

30 March 2011

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٢٢٠

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، يوم الأربعاء، ٣٠ آذار/مارس ٢٠١١، الساعة ١٥/١٥

الرئيس: السيد وانغ كون (الصين)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٢٢٠ لمؤتمر نزع السلاح.

أتصور، كما أُعلن، أن الجلسة العامة الحالية سُنكرَس لتبادل الآراء فيما بين الأعضاء بشأن مسألة برنامج عمل المؤتمر. وكما قد تذكرون، أجرينا، خلال فترة الرئاسة الشيلية، مناقشات جيدة جداً بشأن مسألة برنامج العمل. وبالتالي، تود الصين، وهي تتولى الرئاسة، مواصلة هذه الممارسة بهدف أن تيسر، قدر الإمكان، توافق الآراء الآخذ في التبلور بشأن هذه المسألة. وكما قد تذكرون، عقدنا في ٢٢ آذار/مارس جولة أخرى من المناقشات في جلسة عامة بشأن مسألة برنامج العمل انصب فيها التركيز العام، باقتراحي، على مسألة معوقات برنامج العمل، دون المساس بأي إسهامات أخرى من الدول الأعضاء. وفيما بعد، وردتني إسهامات جوهرية من دول أعضاء.

وآمل أن أوصل اليوم هذه العملية وأجري تبادلاً عاماً للآراء بين الدول الأعضاء بشأن مسألة برنامج العمل يركز على أهم عناصره التي لا غنى عنها. ودعوني أكرر ما يلي: ليس في ذلك مساس بأي إسهامات أخرى من الدول الأعضاء بخصوص برنامج العمل. إنه مجرد اقتراح من الرئاسة هدفه تحفيز المناقشة بين الدول الأعضاء. وأتطلع بالتالي إلى أن تجري اليوم مناقشات تفاعلية بشأن مسألة برنامج العمل.

السيد بالينسيا مونيوز (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي، وهذه أول مرة يتناول فيها وفد بلدي الكلمة خلال فترة رئاستكم، أن أهنئكم بمناسبة توليكم هذه المهمة الصعبة والمعقدة. ويقدم لكم وفد بلدي دعمه الكامل ويتمنى لكم كل التوفيق. إننا نقدر الفرصة التي أتاحتموها لنا في هذه الجلسة العامة لمناقشة مسألة برنامج العمل، وبخاصة العناصر الأساسية التي ينبغي أن يشملها. ولم تُرد كولومبيا أن تفوت هذه الفرصة دون إطلاعكم على بعض الأفكار بشأن هذا الموضوع. وتطلعكم على أفكارنا هذه على أمل أن تفكروا فيها بعقل منفتح وروح بناءة، ولا سيما خلال فترة الإجازة التي ستبدأ الأسبوع المقبل.

السادة المندوبون الموقرون، لقد سمعنا في جلسائنا التي عقدناها مؤخراً في هذه القاعة دعوات شتى إلى وضع جدول زمني طويل الأجل للأنشطة الذي من المؤمل أن يشمل العام كله وليس فترة الرئاسة الحالية فقط. ونرحب بهذا الاقتراح لأن هذا هو بالضبط جوهر فهم وفد بلدي لمعنى برنامج العمل. ووفقاً لنظامنا الداخلي، وكما قلنا من قبل في بياناتنا السابقة بشأن الموضوع، يشكل برنامج العمل دليلاً لتنظيم عملنا، أي جدولاً زمنياً للجلسات والمواضيع من شأنه أن يمكننا من تنفيذ جدول الأعمال المحدد بطريقة شاملة ومتوازنة ويمكن أن يشمل مناقشة بشأن الولايات التي نرغب في أن نحددها فيما يتعلق بكل مهمة من هذه المهام.

ما هي المزايا التي نراها في اعتماد برنامج العمل باعتباره جدولاً زمنياً للأنشطة؟ أولاً، سنتغلب على العائق الذي تطرحه المسائل الإجرائية وسنضع حداً للمناقشات بشأن

برنامج العمل نهائياً. إننا نجد أنفسنا هنا إزاء مفارقة: فعندما تتناقش الوفود بشأن أعمال المؤتمر، تشدد على ضرورة الامتثال الكامل للنظام الداخلي وتصر بالتالي على أن أول ما ينبغي أن نفعله هو وضع برنامج عمل. ولكن المثير للاستغراب أن بعض هذه الوفود ترى، عندما يتعلق الأمر بتطبيق هذه المادة بالذات، أنه من غير الملائم تطبيقها بصيغتها المكتوبة، ومؤداها أن برنامج العمل مجرد جدول زمني. فلا تشير المادة ٢٨ من النظام الداخلي، التي تنص على ضرورة وضع برنامج عمل، إلى أنه ينبغي أن يتضمن ولايات أو ينشئ هيئات. ولم يرد إلا في المادة ٢٣ أنه يجوز للمؤتمر أن ينشئ هيئات ويحدد ولاياتها عندما يرى أن ذلك مستحسن لأداء مهامه بفعالية.

وثاني ميزة أن اعتماد برنامج مبسط للعمل سيتيح لنا إمكانية التركيز على المناقشات الموضوعية. وينبغي أن تركز أول مناقشة موضوعية نعقدتها على الولاية التي نريد أن نخددها فيما يتعلق بكل بند من البنود المدرجة في جدول أعمالنا - ما نريد أن نتفاوض بشأنه خلال دورة المؤتمر هذه. وفي نظرنا، لا تقل هذه المسألة أهمية، ولا يمكن اعتبارها خطوة إلى الوراء. وعلى العكس من ذلك، قد يتيح لنا عقد مناقشة صريحة وشفافة بشأن هذه المسألة فرصة سانحة لمعرفة الوضع الذي صرنا فيه والوجهة التي يمكننا أن نسلكها.

لقد حققنا توافقاً في الآراء في عام ٢٠٠٩ بشأن الهيئات والولايات مثلما هو مبين في الوثيقة CD/1864، ولكن المشهد اختلف في عام ٢٠١١. ولذلك، من المهم أن يشارك الجميع في هذه المناقشة بغية العمل سوياً من أجل بناء توافق في الآراء هذا العام. ولا يمكننا ترك المفاوضات بشأن الهيئات والولايات جانباً كلما تجددت الرئاسة، كما هو الحال عندما تتبع برنامج عمل يشمل مسألة الولايات. ويستحيل عملياً على الرؤساء، بالنظر إلى الموارد البشرية والفترة الزمنية المتاحة لكل واحد منهم، أن يتفاوضوا بشكل فردي مع ٦٤ وفداً بشأن هذا العنصر الأساسي. فالرئيس يقوم بدور الميسر لأعمالنا، ولكنه لا يمكنه الاضطلاع بمسؤولية تقع على عاتق جميع أعضاء المؤتمر. إننا لا نقلل من شأن التزامات الرئاسة - فنحن نقر بما يترتب عليها من واجبات - ولكننا ينبغي أن نعطيها وزنها المناسب.

ثالثاً، سيمكّننا برنامج عمل مبسط من أن ننفذ بقدر أكبر من السرعة والكفاءة الولايات التي نتفق عليها. واسمحوا لي هنا أن أشير إلى تجربة عام ٢٠٠٩. فرغم الإنجاز المهم المحقق في ذلك العام والمتمثل في الاتفاق على برنامج عمل شمل مسألة الولايات، فقد توقف المؤتمر ببساطة عندما حان موعد وضع الجدول الزمني للأنشطة. ومن شأن برنامج عمل مبسط أن يساعدنا في منع حدوث ذلك مرة أخرى.

رابعاً، من شأن برنامج العمل المبسط أن ييسر إعداد تقريرنا السنوي. لقد سألت بعض الوفود في الأسابيع القليلة الماضية، وهي جد محقة في ذلك: ما هي المسائل التي سيتناولها تقريرنا إن لم نعتمد برنامج عمل؟ وبعد المناقشات التي عُقدت في العام الماضي بشأن آلية نزع

السلاح والدعوات إلى تعزيز المؤتمر، لن يُقبل أن يكون تقرير مؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠١١ مجرد توليف للمسائل الإجرائية.

وأخيراً، من شأن اعتماد برنامج عمل مبسط أن يخفف القيود الزمنية التي نواجهها. لقد انقضت بالفعل عشرة أسابيع - أي ثلث مدة دورتنا الحالية. وقد يستغرق الأمر العام كله إذا بقينا نراوح مكاننا في مناقشات بشأن برنامج عمل أعقد أو تركنا لرؤسائنا مهمة التفاوض بشأن مسألة الولايات. قد يكون تحقيق توافق الآراء بشأن جدول زمني للأنشطة أمراً أيسر وقد يمكننا من تكريس ما بقي من الوقت للعمل الجوهرى الحقيقي.

إننا نقترح هذه الأفكار بروح بناءة، وهدفنا التحلي بالمرونة وبمنطق الابتكار وإيجاد بدائل مختلفة لنهج أثبت عدم فعاليته خلال السنوات الـ ١٣ الماضية. ونكرر ما يلي: إن الدافع الوحيد لوفد بلدنا هو الرغبة في أن تجري المفاوضات وأن يستأنف مؤتمر نزع السلاح عمله الجوهرى ويفي بولايته. ونحن على استعداد للعمل وفق أي نهج يمكن أن نتفق عليه جميعاً، سواء تعلق الأمر ببرنامج عمل مبسط أو بآخر يشمل ولايات واسعة أو ولايات بسيطة تماشياً مع الغموض البناء الذي اعتمده الرئيس السابق.

وقبل أن نختم بياننا، نود أن نتطرق إلى مفهوم الأمن، الذي يدخل في صميم عمل المؤتمر والذي تكلمت عنه وفود أخرى في دورات سابقة. وبخصوص الأمن، نتساءل: في هذا العالم المتشابك والمتربط الذي نعيش فيه، ما جدوى الأسلحة النووية في مواجهة أخطار القرن الحادي والعشرين؟ وما هو دور أسلحة الدمار الشامل في أمن بلداننا؟ وهل يمكننا حقاً أن نهزم الإرهاب الدولي بسلاح نووي؟ وهل يمكن أن تدمر القنبلة الذرية شبكات الجريمة المنظمة عبر الوطنية؟ وهل تساعد قوة الردع في منع تغير المناخ؟ وهل يساعد الإنفاق على أسلحة الدمار الشامل في القضاء على الفقر وفي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؟ إننا نؤمن بأن السلم والأمن العالميين يُبنيان بتوفير الثروة والرخاء للجميع وبتشجيع الحوار وثقافة السلام وبناء الثقة وتعزيز التعاون بين جميع بلداننا من أجل مواجهة الأخطار التي تهدد أمننا. وهنا تكمن القوة الحقيقية: في القدرة على بناء شيء إيجابي.

وأخيراً، أود أن أكرر الطلب بأن نصغي لبعضنا. فلننتقل من إلقاء البيانات إلى حوار أكثر حزمًا يسترشد بروح الشفافية وبولايتنا التفاوضية. وندعوكم إلى أن تكونوا مرنين ومنفتحين على مختلف الخيارات، دون التشبث بالمواقف المسبقة. ولكننا، مرة أخرى، ندعوكم أولاً وقبل كل شيء إلى إبداء الإرادة السياسية لإحراز التقدم في أعمال مؤتمر نزع السلاح وفي البنود المدرجة في جدول أعمالنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر ممثل كولومبيا ليس فقط على مداخلته المهمة والجوهرية بل كذلك على دعوته المهمة إلى الانفتاح على جميع الاحتمالات والخيارات.

السيد ماسيدو سواريس (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، شكراً لكم على دعوتكم إلى هذه الجلسة لمعالجة مسألة برنامج العمل على وجه التحديد. إنكم تعرفون أنه يمكننا أن نعولوا على دعم وفد بلدي. فكل وفد يستهل دائماً مداخلته بالتعهد بدعم الرؤساء، إلى أن يقترح الرئيس شيئاً ما؛ وحينئذ يتلاشى الدعم. ولكن، يمكنني أن أؤكد لكم أن وفد بلدي مستعد للنظر، بعقل منفتح، في المقترحات التي نأمل أن تتمكنوا من تقديمها إلى المؤتمر.

إن إحدى المهام المنوطة بأي رئيس عندما يدير وقائع المؤتمر تتمثل، بطبيعة الحال، في إجراء مشاورات واسعة النطاق مع الوفود، ولكني أظن أنها تكمن أيضاً في تقديم مقترحات. ولدى الصين كل الصلاحية لتقديم مقترحاً من شأنه أن يوحد الوفود حوله ويقود المؤتمر إلى مرحلة أخرى ببدء مناقشات أكثر تركيزاً لا تفضي بشكل مباشر إلى إجراء المفاوضات بل إلى التحضير لها. وفي الأعوام السابقة، قدم العديد من الرؤساء مقترحات كثيرة لبرنامج العمل. وتشكل كلها مواقف مختلفة بشأن الموضوع، ويعكس الفرق فيما يتعلق بدرجة دعم كل مقترح من هذه المقترحات حساسيات كل دولة عضو. وعلينا أن نراعي هذه الحساسيات.

ومن حيث المبدأ، ينبغي أن نوفر في برنامج العمل أسس إنشاء هيئات فرعية لعلاج بما يكفي من العمق المسائل الأساسية الأربع المدرجة في جدول أعمالنا. واستُعملت في المقترحات السابقة صياغات مختلفة لإنشاء الأفرقة العاملة المعنية بترع السلاح النووي وبالضمانات الأمنية السلبية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ولم تُستعمل تلك الصياغات المختلفة بغرض إجراء المناقشات فحسب بل كذلك لتمهيد السبيل لإجراء مفاوضات في المستقبل. وهذا أمر مهم رغم أنني سأقبل اقتراحات تكون متسقة مع تلك التي قدمها للتو زميلنا من كولومبيا بشأن ما يسميه "برنامج العمل المبسط". ويتوقف الأمر بطبيعة الحال على جوهر هذا المقترح المبسط؛ غير أننا ينبغي على أية حال أن نتجه على الأقل نحو إجراء المفاوضات لأن مؤتمر نزع السلاح، كما نعلم، أنشأته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لترع السلاح ليكون الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح.

ولدينا أيضاً مسألة محددة تتمثل في المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية أو الأجهزة النووية المتفجرة. ونواجه في هذا الصدد عائقاً، حيث تفضل بعض الوفود تقييد، أو تصر على تقييد، الإشارة إلى حظر إنتاج تلك المواد، في حين تبدي وفود كثيرة أخرى استعدادها لتناول جوانب أخرى متعلقة بتلك المواد. ولم نبلغ بعد مرحلة التوازن، ولكن ينبغي أن نواصل سعينا لبلوغ هذه المرحلة التي يمكن أن تتلاقى فيها مواقفنا. إننا لا يمكن أن نحكم مسبقاً على نتيجة المفاوضات، ولكن ينبغي لنا، حتى لو لم نحدد أهداف مفاوضات ما أو كل الجوانب التي ستعالجها، أن نطمئن الوفود، باستعمال العبارات الصائبة، بأنه سيُنظر في

كل الجوانب، وبخاصة عندما يتقرر إطلاق مفاوضات ما. وأطرح هذه الاعتبارات لأين، من ناحية، أنه يمكن، من وجهة نظر وفد بلدي، وضع برنامج عمل (علينا أن نتحلى بالهدوء ونتصور أنه لا يتعلق الأمر بمهمة مستحيلة)، ومن ناحية أخرى، أن وفد بلدي يعول كثيراً على قيادتكم، بوصفكم ممثل الصين، وهي إحدى الدول الحائزة للأسلحة النووية التي تعترف بها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وآمل أن تعقد الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية التي تعترف بها المعاهدة اجتماعها في باريس خلال بضعة أشهر في إطار مؤتمر لزع السلاح يكون قد اعتمد أصلاً برنامج عمله. وعلاوة على ذلك، آمل أن يتسنى لنا الإبلاغ في تقريرنا إلى الجمعية العامة في وقت لاحق من هذا العام عن بدء الأنشطة في إطار برنامج العمل. وهذا هو موقف وفد بلدي الذي أود أن أبلغه إليكم رسمياً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لكم جزيل الشكر، سعادة السفير، على آرائكم الوجيهة بشأن المؤتمر، وبخاصة فيما يتعلق بمسألة برنامج العمل. وبصفتي سفير الصين، ومن منظور وطني، فقد تأثرت كثيراً بملاحظاتكم. وستبذل الصين قصارى جهدها لتكون في مستوى توقعات المجتمع الدولي وليس البرازيل وحدها في جهودها من أجل الدفع قدماً بعملية الحد من التسلح ونزع السلاح وكذلك من أجل بدء عملنا في أقرب الآجال، بما في ذلك المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وبصفتي رئيساً، سأفعل أيضاً كل ما أستطيعه وسأبذل كل ما في وسعي لأحقق توافق الآراء في هذه القاعة بشأن برنامج العمل حتى نبدأ عملنا في أقرب وقت ممكن. فلكم إذن جزيل الشكر. ولنتحد جميعاً في جهد متضافر لبلوغ هذا الهدف بالذات.

السيد مانفريدي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أولاً وقبل كل شيء أن أعرب عن تقدير وفد بلدي لإعرايكم عن نيتكم المضي في الجهود الرامية إلى اعتماد المؤتمر برنامج عمل لائق هذا العام. وتأكدوا، من فضلكم، أننا سنبذل قصارى جهودنا لمساعدتكم. وفيما يتعلق بمنظورنا الوطني، سأحدث باختصار شديد. وأود ببساطة أن أقول إن الوثيقة CD/1864، في رأينا، هي التي عاجلت على أفضل نحو مصالحنا الأمنية الوطنية، ولكننا لن نكون ذلك البلد الذي يمنع المؤتمر من التوصل إلى توافق للآراء بشأن أي وثيقة معقولة أخرى تتعلق بعملنا.

السيد ويلسون (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، بما أن هذه أول مرة تتناول فيها أستراليا الكلمة خلال فترة ولايتكم، فإني أود أن أهنيكم بمناسبة توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أقدم لكم دعم وفد بلدي في جهودكم، بما في ذلك المتعلقة منها باعتماد برنامج عمل. وتشعر أستراليا بالامتنان لمنحها هذه الفرصة لتقديم آرائها بشأن العناصر التي لا غنى عنها في برنامج عمل. وأعتقد أن آراءنا بشأن هذه المسألة معروفة جيداً. ففي مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، اعتمدت أستراليا وجميع الدول الأخرى الأطراف في المعاهدة بتوافق الآراء خطة عمل تشمل أركان المعاهدة الثلاثة وتعالج

مسائل تتعلق بالشرق الأوسط. ولثلاثة إجراءات صلة مباشرة بعمل مؤتمر نزع السلاح وهي: الإجراءات ٦ و ٧ و ١٥. إني أعرف أنه قد أُشير إلى هذه الإجراءات الثلاثة في عدد من المناسبات هذا العام وفي الجلسات التي عُقدت مؤخراً، ولكنني أظن أنه من المهم التذكير بما ينص عليه كل إجراء.

ففي إطار الإجراء ٦، تتفق الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار على أنه ينبغي أن ينشئ المؤتمر فوراً هيئة فرعية لمعالجة مسألة نزع السلاح النووي في سياق برنامج عمل شامل ومتوازن متفق عليه. وفي إطار الإجراء ٧، تتفق الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، دون المساس بالجهود المبذولة في سياق المعاهدة، على أنه ينبغي أن يبدأ مؤتمر نزع السلاح على الفور، في سياق برنامج عمل شامل ومتوازن متفق عليه، مناقشة ترتيبات دولية فعالة لتوفير ضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها ضدها - وذلك بموضوعية ودون قيود، بغرض صياغة توصيات تعالج جميع جوانب هذه المسألة، بما في ذلك وضع صك دولي ملزم قانوناً. وفي إطار الإجراء ١٥، تتفق الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار على أنه ينبغي أن يبدأ مؤتمر نزع السلاح على الفور، في سياق برنامج عمل شامل ومتوازن متفق عليه، التفاوض بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة، وذلك وفقاً للوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها.

وتدرك أستراليا أن مؤتمر نزع السلاح يضم عدداً من البلدان التي ليست دولاً أطرافاً في معاهدة عدم الانتشار. غير أنها ترى أنه يقع على كل الدول الأطراف في المعاهدة التي توجد ضمن أعضاء المؤتمر التزام مشترك بأن تساهم في تنفيذ خطة العمل المتفق عليها في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، بما في ذلك الإجراءات ٦ و ٧ و ١٥. وعليه، ترى أستراليا أنه من اللازم أن يوفر برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح سبل التنفيذ الفعال للإجراءات ٦ و ٧ و ١٥ أو يفضي إلى ذلك مباشرة.

ومن المهم التذكير بأنه، إذا اعتُمد ونُفذ أي من المقررين الواردين في الوثيقتين CD/1864 و CD/1889، فإن ذلك سيعني بالفعل تنفيذ الإجراءات ٦ و ٧ و ١٥. وعلاوة على ذلك، ليس لدى أستراليا علم بوجود أي اعتراضات على اعتماد وتنفيذ الوثيقة CD/1864 أو الوثيقة CD/1889، وبخاصة على أساس الولايتين اللتين تتضمنانها فيما يتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وترى أستراليا أنه يوجد عنصر أخير لا غنى عنه فيما يتعلق ببرنامج العمل سبق لي أن أُلحْتُ إليه، ألا وهو التنفيذ. فعلى المؤتمر ألا يكتفي باعتماد برنامج العمل. فعليه أن ينفذه وأن يتابع الأعمال الناشئة عن تنفيذه، بما في ذلك خارج نطاق اللجنة الأولى خلال الدورة السادسة والستين للجمعية العامة.

السيد خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود أولاً وقبل كل شيء أن أشيد بكم وبفريقكم على الطريقة المفتحة والشفافة التي تديرون بها أعمال المؤتمر. ويمكنكم أن تعولوا على دعم باكستان في جهودكم من أجل إحراز التقدم، ويشعر وفد بلدي أن الاتفاق على المضي وفق جدول زمني استدلالي متفق عليه، كما يرد في الوثيقة CD/WP.565/Rev.1، يشكل بداية جيدة. ونقدر المواقف البناءة لجميع الوفود في هذا الصدد ونرحب بها.

وإذ نمضي قدماً في مسعانا لوضع برنامج عمل، ينبغي، في رأينا، أن نسترشد بالمقولة المشهورة بأن ما يُنجح الاتفاقات ليس جودة الصياغة بل عمق التوافق. وأعتقد أن هذا هو المفتاح الذي يمكن أن يفتح لنا أبواباً كثيرة. والمسألة الأساسية الأخرى بالنسبة لنا هي أننا ينبغي أن نمضي قدماً بروح من الاحترام والتفاهم المتبادلين، محاولين فهم مواقف بعضنا البعض بطريقة بناءة ثم معرفة كيف يمكن أن نمضي إلى الأمام. ومن شأن التحلي بسلوك إيجابي وبناء واحترام مواقف بعضنا البعض الدفع بمسيرتنا قدماً.

وفيما يخص باكستان بصفة أخص، فقد أبرزنا موقفنا باختصار خلال الجلسة العامة الأخيرة التي دعوتهم إليها. وأود أن أكرر استعدادنا لمواصلة العمل مع الرئيس والوفود الأخرى وأن أقول كذلك إننا مستعدون للنظر في النهج التي تتسم بالتوازن والشمولية والتي تعالج أيضاً بالأساس جميع المسائل المهمة بطريقة متساوية ومتوازنة. ولكننا سنعود إلى تناول المسألة بمزيد من التفصيل عندما تتقدم المناقشات أكثر، وربما في الجلسة الثالثة التي قررتم بحكمة عقدها خلال الأسابيع القادمة.

السيد أويارسي (شيلي) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، أولاً وباقتضاب، أود أن أعرب عن تقديري لجهودكم ولجهود جميع أعضاء المؤتمر من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن جدول زمني للأنشطة خلال الأسابيع القادمة. وستوجهنا ورقة العمل CD/WP.565/Rev.1، وهذه بداية جيدة، نتمنى أن تكون بداية جيدة ذات مغزى سياسي. ونستحسن الفكرة التي اقترحها ممثل كولومبيا هنا وناقشناها مع بعض الوفود، وهي أن يكون لدينا جدول زمني أطول مدى. وتكمن وراء هذه المسألة أسباب موضوعية وعملية على حد سواء، ولكن الفكرة التي توجهنها اليوم هي التفكير جماعياً في الطريقة التي يمكننا أن نمضي بها في اتجاه وضع برنامج عمل. وهذه مسؤولية الرئيس، ولكنها أيضاً مسؤولية جماعية، ونقدر جهود الرئيس ودعوتنا للتفكير في هذه المسألة. وسأقدم بعض التعليقات العامة، ويمكننا أن نسهب في التفاصيل في مناسبة أخرى.

يبدو من الواضح أننا ينبغي أن نفكر في نوع من الاتفاق الذي يفسح المجال لإجراء المفاوضات دون المساس بالأولوية النسبية الممنوحة للمسائل. كيف يمكننا أن نحقق توازناً مماثلاً لذلك الذي حققناه في المقرر الوارد في الوثيقة CD/1864؟ هذا موضوع يدعوننا إلى التأمل فيه.

أود أن أقدم ملاحظتين عامتين. أولاً، ولاية هذا المؤتمر هي التفاوض. ولذلك، ينبغي أن ندرك بوضوح أن التفاوض مسؤولية كل دولة من الدول الأعضاء في هذا المؤتمر. ولكن لا يجوز بأي حال من الأحوال أن يُفسّر ذلك على أنه يقيد بشكل مباشر أو ضمني حق الدولة في أن تقرر كيف ومتى تفاوض ومسألة أن تكون أو لا تكون طرفاً في أي اتفاق قد ينشأ عن المفاوضات. وهذه مسألة أساسية. والجانب الثاني الذي أود أن أشير إليه هو أننا نعلم أن البنود المدرجة في جدول الأعمال ربما ليست كلها جاهزة للمفاوضات. ونعلم أيضاً أن أعضاء مؤتمر نزع السلاح لا يتقاسمون جميعاً نفس الأولويات. غير أن المناقشات الموضوعية المركزة بشكل متزايد على شتى العناصر الأساسية، بما في ذلك المداخلات التقنية للخبراء، من شأنها أن تهيئنا على الأقل لإجراء مفاوضات. ومع ذلك، يمكننا أن نتساءل إن كانت هذه العملية التي نقوم بها الآن ستطول إلى ما لا نهاية. وإذا حصل ذلك، فما الذي سنقوله في تقريرنا إلى الجمعية العامة؟ وحتى تكون هذه عملية مفيدة وليست مجرد تفكير في برنامج العمل، ينبغي أن نضع بعض المحددات التي توفر ضمانات لجميع الوفود، كما قال سفير البرازيل.

أولاً، يمكن أن نسأل أنفسنا ما إذا كنا مستعدين أو غير مستعدين لتغيير أو تعديل الاتفاق الذي تم التوصل إليه في الوثيقة CD/1864. وهذه مسألة معقدة، ولكنها جديرة بالمحاولة إذا كان هناك مجال لذلك من الناحية السياسية. ثانياً، يمكن أن ننظر في مسألة وضع برنامج بسيط للأنشطة. وقد أشير إليه هنا بعبارة البرنامج المبسط؛ ثمّوه ما شئتم. فالمسألة البينة هي أن المفاوضات في هذا التصور هدف أساسي لهذا المؤتمر، وينبغي بالتالي أن يفضي بنا إلى المفاوضات أي جهد يُبدل امتثالاً لولاية هذا المحفل من أجل إنجاز العمل الجوهري بموجب هذا النهج المبسط. وبالتالي، فإن التبسيط لا يمنع من التفاوض؛ فمن الممكن أن يتعايشا. ثالثاً، أليس بالإمكان التفكير في إنشاء نظام عملي للمفاوضات - لا يقوم على الأولويات بل على الخيارات العملية - وذلك على أساس اتفاق سياسي ومن منطلق أنه قد يصعب على المؤتمر رعاية عمليتين تفاوضيتين في نفس الوقت؟ رابعاً، نعتقد أننا نحتاج إلى التفكير في إنشاء نظام عملي للمفاوضات على أساس اتفاق من هذا القبيل وأنه سيكون من المفيد التفكير في الفترة التي ينبغي أن ينطبق عليها برنامج العمل. وسوف يتعين علينا على الأرجح التفكير في إمكانية وضع برنامج عمل صالح لسنتين أو عدة سنوات يمكن للمؤتمر أن يعيد النظر فيه في أي وقت، ولكن هذه الفكرة لم تُعالج في محافل أخرى.

ويعتقد وفد بلدي أننا إزاء أفكار ومقترحات كثيرة، وقد نشهد في الجلسات المقبلة مبادرات جديدة. وسيعطينا تحليل منهجي لهذه الخيارات صورة واضحة عن الأدوات المتاحة لنا. وفي نظرنا، تتمثل المسألة الأساسية في أن نحدد بواقعية إن كان من الممكن حقاً، من الناحية السياسية، وضع نهج قادر على الصمود. وإذا لم يكن الأمر كذلك، فعلياً أن نواصل البحث عن طرق بديلة لتدارك غياب المفاوضات. إنه من الواضح أننا ينبغي أن نقدم تقريراً

إلى الجمعية العامة، ونحن واثقون من أننا يمكن أن تكون لدينا رسالة إيجابية نبلغها. وإن لم نفعل ذلك، فإن الجمعية العامة ستتخذ على الأرجح قرارات مناسبة.

إننا واثقون من أنكم، سيدي الرئيس، ستواصلون توجيهنا في هذه المسألة الحساسة التي يمكنني أن أقول إنها تشكل جوهر العمل الذي نقوم به هنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لكم جزيل الشكر ليس على بيانكم فقط بل كذلك على المقترحات والأفكار التي قدمتموها إلى الأعضاء.

السيدة كينيدي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، إننا طبعاً ندعم جهودكم لتوجيهنا في عملنا. ومثلما سبق أن قلت فيما أعتقد، يسعدنا أن نشارك في الجلسات العامة وغير الرسمية؛ ويسعدنا أن نتبع برنامجاً يمتد أسبوعاً أو شهراً أو فترة رئاسية أو سنة. وكما سمعتُ من أسلافي، فقد جربنا كل هذه التنويعات المختلفة، عاماً بعد عام، ويسعدنا أن نواصل أياً منها. غير أنني، وعلى غرار شتي المتكلمين الآخرين، أود أن أقول إن مهمة هذه الهيئة هي التفاوض؛ وبالتالي، رغم أننا مستعدون لاتباع أي جدول زمني يُقترح، علينا ألا ننخدع بأهميته إذا كان سيؤدي مرة أخرى إلى مناقشات لا تفضي إلى شيء.

وعلى سبيل المثال، لاحظتُ عندما كنا نتكلم قبل بضعة أيام عن الجلسات غير الرسمية أنه سيُبلغ عن تلك الجلسات شفويّاً ولن يكون لها أي أثر على مواقف هذا الطرف أو ذاك. وللمرء بالتالي أن يسأل: "ما الداعي لذلك؟" ومرة أخرى نقول، إننا سعداء بالمشاركة، ونأخذ المسألة على محمل الجد، ونستعد للمساهمة، وسنساهم فعلاً، ولكن مهمة هذه الهيئة هي التفاوض. وقد أشار زميلي إلى خطة العمل المتصلة بمعاهدة عدم الانتشار. ولن أعلق عليها رغم أننا، وأقولها بوضوح، وقعنا عليها وأيدنا محتوياتها. غير أن مسألة الطابع الملح لضرورة إجراء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية حظيت مراراً بالتأييد، من محفل إلى محفل وفي سياقات مختلفة، حتى في هذه الهيئة، وإن رُفضت المسألة فيما بعد. وبالتالي، فإن تلك المهمة مُلحّة أكثر من أي وقت مضى.

ولذلك، نأمل، سيدي الرئيس، أن تستطيعوا تقديم برنامج عمل يحظى بتوافق الآراء ويتضمن ولاية خاصة بإجراء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. لقد أشار زميلنا المحترم من البرازيل إلى ضرورة وجود التوازن. وأود أن أقول إن هذا التوازن تحقق في عام ١٩٩٥ في إطار ولاية شانون. ولا غرابة في أن موقفنا الوطني يتمثل في أن المعاهدة ينبغي أن تطابق تماماً ما يُنصُّ عليه عادةً في معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية - أي أنها ينبغي أن تعالج مسألة المخزونات. وأود أن أشير أيضاً إلى أننا نعالج كل يوم مسألة المخزونات من حيث صلتها بالدمج والتزجيج. ولن نترك ذلك جانباً، ولكن موقفنا فيما يتعلق بالمفاوضات الرسمية هو أننا ينبغي أن نبدأ بمسألة المخزونات. على أنه، وبالعودة إلى الولاية التي حددت في تقرير شانون في عام ١٩٩٥، فهي لا تمنع إمكانية إدراج المخزونات ضمن

المواضيع التي تبحث، وإنما تقول على وجه التحديد إن هذه المسألة سيتقرر مصيرها خلال المفاوضات.

ولذلك، أعتقد أننا ينبغي أن نبدأ تلك المفاوضات. وينبغي أن تبدأ البلدان تلك العملية من أجل معالجة المسائل الأساسية التي ما فتئنا نتحدث عنها منذ سنوات عديدة: أي التعريفات والتحقق والنطاق وما إلى ذلك. ومن المهم أن نستمر في الحديث عن هذه المسائل، ويسعدنا أن نفعل ذلك، ولكن ينبغي ألا ندعي أن هذا بديل فعلي للمفاوضات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً، سعادة السفيرة كيندي، على بيانك المهم. بصفتي رئيساً، يُفترض ألا أقدم ملاحظات جوهرية. غير أنني، فيما يتعلق بما قلته بشأن الجلسات غير الرسمية، وبخاصة فيما يتعلق بالتقرير الشفوي للرئيس، أود أن ألفت انتباهك إلى الفقرة الأخيرة من الورقة التي قدمتها الرئاسة البلجيكية، ومفادها أنه يجوز أيضاً أن يعد الرئيس أو المنسق تقارير، بصفة شخصية، ويقدمها إلى المؤتمر. وأفهم بالتالي أنه يستحيل فعلياً أن يقدم الرئيس تقريراً إذا كان شفوياً. وبناءً عليه، فإنني أعني أن ما هو مبيّن ومتوخى في الوثيقة CD/WP.565/Rev.1 لا يشكل مساساً بتقارير المنسقين الخطية، ما دامت مقدمة بصفة شخصية. وهذا فهمي الشخصي وأقدمه من باب إخبار جميع أعضاء الوفود، بمن فيهم زميلتنا المحترمة من الولايات المتحدة.

السيد دنكان (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، لم أكن أنوي التكلم، بما أنني قد قلتُ كثيراً مما أردتُ قوله في جلسات سابقة، ولكنني تحفرتُ بما قاله زميلنا الأسترالي في بيانه السابق. ويمكنني الاتفاق مع كثير مما قاله، ومن المهم أن نذكر أنفسنا بما يحصل خارج هذا النادي الخاص.

إنها مناقشة مهمة ومحبطة أيضاً. وأخوضها شخصياً منذ خمس سنوات، واسترعى انتباهي خلال تلك الفترة أننا قمنا بشيء شكّل بالنسبة لنا جميعاً تحدياً حقيقياً ونحن نحاول الانتقال إلى القرن الحادي والعشرين وندرك أن فكرتي الشرق والغرب والشمال والجنوب قد عفا عنها الزمن بالفعل. ولكن هذا ما قمنا به مع ذلك. ففي عام ٢٠٠٧، أنشأنا تحالفاً بين الأقاليم قاوم جميع المحاولات الرامية إلى تعطيله وإخراجه عن مساره. إن موقف معظم الدول الحاضرة في هذه القاعة - بل كلها تقريباً في واقع الأمر - يكمن في أن ثمة برنامجاً قد لا نعتقد أنه رائع؛ ففيه أجزاء لا نريها، ولكننا يمكننا جميعاً أن نتحملها - باستثناء دولة واحدة. وقد كررنا ذلك الموقف على مدى السنوات الخمس الماضية، هنا وفي شتى الهيئات الأخرى على حد سواء. وهذا، بطبيعة الحال، شيء ينطوي على خيبة أمل كبيرة.

وفيما يتعلق بما يطلبه بعض زملائنا من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية - أي إحراز مزيد من التقدم في مجال نزع السلاح - فقد استجبنا لذلك الطلب بوصفنا دولاً حائزة للأسلحة النووية تعترف بما معاهدة عدم الانتشار. وبالفعل، يشكل الإجراء ٧، الذي أشار إليه زميلنا الأسترالي، عرضاً ملموساً للمعالجة الفعلية لمسألة الترتيبات الدولية الفعالة لتوفير

ضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها ضدها، وقد قدمنا ذلك العرض بحسن نية.

ومن بين القضايا الأخرى التي نوقشت في ذلك الاجتماع مسألة الشرق الأوسط، ولكنها مسألة لا نرغب في تناولها أثناء المؤتمر، لأسباب واضحة جداً.

وفي الختام، أقول لزملائي بأسف وبكل الاحترام الواجب إن الوضع واضح تماماً: فالأغلبية الساحقة يمكن أن توافق على مجموعة حلول، وقد ظلت تساندها بقوة وكررت هذا الموقف عدة مرات ومرات، ولكن دولة واحدة ترفض أن تسمح لباقي المجتمع الدولي بأن يحرز التقدم فيما يتعلق بهذه الملفات. وقد حاولنا إدخال كل أنواع التعديلات على تلك المجموعة، وكانت هذه التعديلات في كل مرة تبوء بالفشل. هذا هو الوضع. وأتمنى لكم كل التوفيق في محاولة إدخال تعديل آخر، ولكن هذا هو الوضع الذي عشناه معظم الفترات طيلة خمس سنوات.

السيد كيتانيا رومان (كوبا) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أهنتكم وأعرب لكم عن ارتياحنا لخوض ممثل للشعب الصيني التحدي المتمثل في تولي رئاسة مؤتمر نزع السلاح. كما نود أن نشيد بالجهود التي بذلها سفير شيلي خلال فترة رئاسته. إنه لا يمكن صون السلم والأمن الدوليين إلا بالبحث عن حلول عن طريق التفاوض في إطار متعدد الأطراف وبإقرار ضرورة التوصل إلى اتفاقات جماعية. وينبغي أن نضيف إلى ذلك: يتعين اتخاذ خطوات لكسر حالة الجمود التي طبعته المؤتمر في السنوات الأخيرة. إن هذا هو المحفل الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح - وأود أن أضيف "الذي لا يتفاوض" - وينبغي بالتالي أن نقر بالأهمية التي ينطوي عليها. ولهذا الغاية، تؤيد كوبا استئناف أعمال المؤتمر الجوهرية باعتماد وتنفيذ برنامج عمل يشمل جميع المواضيع المدرجة في جدول أعماله. وتدعو كوبا المؤتمر إلى إبداء المرونة اللازمة، القائمة على أساس احترام النظام الداخلي والحوار البناء، وذلك لتحقيق هدف اعتماد برنامج عمل شامل ومتوازن يأخذ في الاعتبار جميع الأولويات الحقيقية في مجال نزع السلاح والحد من التسليح.

وإذ تأخذ كوبا في الاعتبار القضايا التي أثرت سالفاً، ترى، إلى جانب بلدان أخرى كثيرة، أن الأولوية القصوى في عملنا ينبغي أن تكون نزع السلاح النووي. وندعم فكرة إنشاء لجنة مخصصة ونحت المؤتمر على بدء المفاوضات بشأن صك يضع برنامجاً مرحلياً للقضاء الشامل على الأسلحة النووية ضمن إطار زمني محدد وفي ظل مراقبة دولية صارمة. وتعارض كوبا نوايا بعض الأطراف ذات المصلحة التي تسعى إلى تجاهل نزع السلاح النووي أو التقليل من أهميته وإلى فرض نهج انتقائي لعدم الانتشار. وفيما يتعلق بالمعاهدة المحتملة لوقف إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية، نشعر بالقلق إزاء التعليل الانتقائي والمسيب الذي يكمن وراء هذه المعاهدة، علماً بأنها تخدم مصالح البلدان الغربية بالدرجة الأولى. وثمة حالياً دعوة عالمية إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ومن اللازم

بالتالي اتخاذ خطوات أكبر بشأن هذه المسألة. وهذه الغاية، تؤيد العمل بشكل عاجل من أجل إنشاء لجنة مخصصة في مؤتمر نزع السلاح لبدء المفاوضات بشأن صك يعالج هذه المسألة.

سيدي الرئيس، لقد نقلتُ إليكم بعض مواقف بلدي وشواغله فيما يتعلق بعمل المؤتمر. وسمحوا لي أن أحتّم بتكرار دعم وفد بلدي الكامل لولاية المؤتمر وعمله وأيضاً لجهودكم التي تبذلونها كرئيس للمؤتمر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لدي انطباع بأن وفوداً كثيرة تكلمت عن ضرورة وجود برنامج عمل متفق عليه، ولا سيما بغية معالجة الاختلاف في صيغة الولايات المتعلقة بالمسائل الأربع معالجة مناسبة. ثم إن عدة وفود تناولت في بيانها مسألة التوازن. "التوازن" هي الكلمة التي استعملتها هذه الوفود.

ويجعلني هذا أتذكر من الوثائق التي قرأتها وكذلك من مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي ذات الصلة أن التوازن الاستراتيجي شيء يكثر الكلام عنه أيضاً. فالتوازن إذن كلمة والتكافؤ كلمة أخرى. وأقول هذا لأن ذلك يدفعني إلى أن أطرح، إن جاز لي ذلك، سؤالاً آخر عن برنامج العمل، ضمن جملة أمور، دون المساس بآرائكم، وذلك ببساطة حرصاً على إجراء تبادل مركز وتفاعلي للآراء في هذه القاعة بشأن احتمال نشوء توافق في الآراء. كيف ينبغي أن ننظر إلى مسألة التوازن في برنامج عمل؟ هل هو شيء ينبغي النظر إليه في سياق التوازن في برنامج العمل ككل أم هو التوازن فيما بين الولايات المتعلقة بمسألة أساسية مقابل المسائل الأساسية الأخرى؟ ماذا نعني بهذا، وهل يمكننا إجراء مزيد من النقاش بشأنه لتعزيز حوارنا؟ وأقول هذا دون المساس بمداخلات الوفود الأخرى.

السيد فان دن إيجسيل (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، لا أعرف إن كنتُ أستطيع الإجابة على سؤالكم، ولكن سمحوا لي أن أقول إنني مسرور جداً لتوليكم منصب الرئيس وأقدر كثيراً جهودكم من أجل إحراز التقدم في مؤتمر نزع السلاح. وتأكدوا من دعمنا لكم. كما نقدر كثيراً الفرصة المتاحة لنا للتكلم في هذه الجلسة العامة عن برنامج العمل. لقد طلبتم منا أن نتبادل مع الدول الأعضاء ومعكم آراءنا بشأن ما لا يستغنى عنه في برنامج عمل. وأنا على أتم استعداد لإطلاعكم على بعض آراء هولندا بشأن تلك المسألة.

سمحوا لي أن أبدأ بقولي إنه من المهم إدراك أن اعتماد برنامج عمل ليس غاية في حد ذاته. فليس برنامج العمل سوى وسيلة لمساعدتنا في الوفاء بولايتنا. ولا يعني اعتماد برنامج عمل و/أو بعث تقرير إلى الجمعية العامة لإبلاغها أننا اعتمدناه أننا قد وفينا بولايتنا.

وتتمثل ملاحظتي الثانية في أن لجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح ستجتمع، إن لم أكن مخطئاً، في نيويورك بعد أربعة أو خمسة أيام من الآن. وفي تشرين الأول/أكتوبر، سيلتئم كثير منا في دورة اللجنة الأولى في نيويورك، وسنعرّب في كلا المحفلين عن مواقف وتبادل الآراء

ونكرر المواقف أحياناً ونكررها أحياناً عاماً بعد عام، وهو ما قد يكون له جدواه ودوره. على أنني أرى أن هذا ليس هو السبيل المناسب لمؤتمر نزع السلاح. فمهمتنا هي التفاوض. وينبغي أن تشكل المناقشات في هذه الهيئة وسيلة للمفاوضات.

وبالتالي، فمن الأمور التي لا بد منها في برنامج العمل أن يمكننا من بدء المفاوضات أو على الأقل تمهيد السبيل بوضوح لإجراء المفاوضات. وتأتي بعد ذلك مسألة ما ينبغي التفاوض بشأنه. ويتمثل رأينا الراسخ في مسألة وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تشكل المسألة التي تحظى بأكبر قدر من الدعم في هذه الهيئة. وإن لم يكن الأمر كذلك، فإننا بالطبع مستعدون لقبول الاقتراحات. غير أننا نعتقد أنه توجد اعتراضات أكثر على كل المسائل الأخرى: إن الانتقال من حالة التوافق ناقص واحد إلى حالة التوافق ناقص أربعة أو خمسة أو ستة لا يفيدنا في شيء وليس مجدياً. وإن لم يكن الأمر كذلك مرة أخرى، فإننا سنبقى منفتحين على ما سيعرض.

وبناءً عليه، أستطيع أنؤكد لكم، سيدي الرئيس، أن هولندا تتحلى بالمرونة فيما يتعلق ببرنامج العمل. إننا ندعم الوثيقة CD/1864 والوثيقة CD/1889 كليهما. ويمكن أن نؤيد الإشارة إلى المخزونات في الولاية المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وعلينا أن نتفاوض بشأنها لنرى ما ستنتهي إليه، ولكننا ينبغي ألا نفرض شروطاً من البداية. ومن المهم بالنسبة لنا أن يمنحنا برنامج العمل على الأقل الأمل، وربما أكثر من الأمل، في أن تتمكن من بدء عملنا.

السيد راو (الهند) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، شكراً لكم على إعطائي الكلمة. وبما أن هذه أول مرة أتكلم فيها في جلسة عامة رسمية في ظل رئاستكم، أسمحوا لي أن أهنئكم بمناسبة توليكم منصب الرئاسة وأنؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل في الدفع قدماً بأهدافنا المشتركة.

منذ أكثر من شهر - أي في ٢٢ شباط/فبراير على وجه التحديد - ناقشنا في ظل الرئاسة الشيلية العناصر المحتملة إدراجها في برنامج عمل. وفي مرحلة سابقة، أي في ٢٥ كانون الثاني/يناير، اعتمد المؤتمر في ظل الرئاسة الكندية جدول أعماله لهذا العام. غير أن المؤتمر، رغم الجهود الجديرة بالثناء التي بذلها أسلافكم، لا يزال بلا برنامج عمل متفق عليه. لقد جرت مناقشات بشأن مختلف بنود جدول الأعمال، ولكننا للأسف لم نبدأ بعد المفاوضات بشأن أي بند وفقاً لبرنامج العمل. ولذلك، نرحب بمبادرتكم الرامية إلى تركيز المداولات على هذه المسألة ذات الأولوية في الجلسات العامة الثلاث التي ستعقد برئاستكم. ويلازمنا الأمل في أن يستطيع مؤتمر نزع السلاح اعتماد برنامج عمله في أقرب وقت وبدء عمله الجوهري، بما في ذلك المفاوضات.

وكما قلتُ في ٢٢ شباط/فبراير، سوف لن تعترض الهند إذا حصل توافق لآراء بشأن برنامج عمل يواصل المسيرة من المرحلة التي بلغناها بالمقرر المعتمد بتوافق الآراء الذي

يرد في الوثيقة CD/1864 الصادرة في أيار/مايو ٢٠٠٩، إذا كان هذا المقرر ييسر بدء عمل المؤتمر الجوهري مبكراً.

إن وفد بلدي على استعداد للعمل على معالجة جميع المسائل الأربع التي حددها أسلافكم خلال المشاورات كبنود ذات أولوية في العمل في الهيئات الفرعية للمؤتمر، وذلك كجزء من برنامج عمله. وهي كذلك المسائل التي جرى باستمرار تحديدها كأولويات في منتديات متعددة الأطراف خارج المؤتمر وبالنسبة للمؤتمر. واسمحوا لي أن أتوسع. فلا يزال نزع السلاح النووي يشكل أولويتنا القصوى. وإلى جانب أعضاء آخرين في حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الـ ٢١، نؤيد هدف وضع اتفاقية للأسلحة النووية تحظر إنتاج الأسلحة النووية وتطويرها وتخزينها واستخدامها وتنص على إلزائها بالكامل في إطار زمني محدد. ودون المساس بالأولوية التي نعيدها لنزع السلاح النووي، فإننا مستعدون للتفاوض بشأن معاهدة عالمية غير تمييزية يمكن التحقق من تنفيذها دولياً وبصورة فعالة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة النووية المتفجرة. وإننا في الواقع مستمرون في دعمنا لإجراء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية منذ اعتماد قرار الجمعية العامة ٥٧/٤٨ لعام ١٩٩٣، الذي نص على هذه المعاهدة باعتبارها مساهمة مهمة في حظر الانتشار في جميع جوانبه.

وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أننا لا نحبذ فتح الولاية التفاوضية التي استقرت منذ أمد بعيد وأعيد تأكيدها بتوافق الآراء في عدة مناسبات فيما مضى. فمن شأن ذلك، في رأينا، أن يبعدنا أكثر عن إمكانية بدء المفاوضات مبكراً. وعلاوة على ذلك، نعتقد أن إجراء المفاوضات بغرض التوصل إلى اتفاق بشأن ترتيبات دولية فعالة لتوفير ضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها ضدها سيكمل تدابير أخرى ترمي إلى تقليص وطأة الأسلحة النووية وتيسير إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار في جميع جوانبه.

إننا نؤيد هدف التفاوض بشأن صكوك ملزمة قانوناً تعزز الأمن في الفضاء لجميع مستعمليه. وهذه ضرورة حتمية في الوقت الراهن بالنظر إلى طبيعة التكنولوجيا الفضائية التي تتطور بسرعة وإلى التهديد المتزايد لسلامة وأمن الموجودات الفضائية وإلى نصب أسلحة في الفضاء الخارجي.

وختاماً، سنصغي إلى النقاش الذي سيجري هذا اليوم وسنواصل المساهمة في المناقشات في المؤتمر بغرض بدء العمل الجوهري في موعد مبكر بتحقيق توافق الآراء بشأن برنامج العمل. وينبغي فعلاً أن يبقى ذلك أولويتنا.

السيد دانون (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): شكراً سيدي الرئيس على تنظيم هذه المناقشة، المهمة للغاية في نظري، والتي تتناول مسألة برنامج العمل.

وهذه المناقشة تدور حالياً بحدة حول معرفة ما إذا كان يتعين إدراج الولاية التي نرغب في تحديدها لأعمال المؤتمر في برنامج العمل أم لا. وهناك تصوران ممكنان: فإما أن يكون برنامج العمل مختلفاً عن الولاية ومنفصلاً عنها، وإما أن يشمل برنامج العمل الولاية المذكورة.

وبطبيعة الحال، فإن وجود برنامج عمل بلا ولاية غير كاف، مثلما ذكر زميلنا الهولندي. فلا بد لنا من برنامج عمل، وفي الواقع برنامج أنشطة، ولا بد لنا كذلك من ولاية. ولكن لا يمكن التذرع بعدم الحاجة إلى أحدهما بحجة أننا نريد كلاهما معاً. ولذلك نعتبر من جهتنا أنه من المرضي بالفعل، للأسباب التي شرحها زميلنا الكولومبي، أن يكون لنا واحداً على الأقل من العنصرين اللازمين لهذا المؤتمر، أي برنامج الأنشطة.

وإطلاق وصف برنامج عمل على هذا البرنامج أو وصف آخر تعد بالفعل مسألة شكلية لأنه، كما ذكر سفير الولايات المتحدة، ليس إطلاق وصف برنامج الأنشطة على برنامج العمل هو ما يجعل المؤتمر يعمل وفقاً لولايته. ولكن مع ذلك يعد ذلك خطوة إلى الأمام. وبالتالي، لم أعتبر شخصياً على الإطلاق أن مجرد وصف برنامج العمل بأنه جدول الأنشطة يكون كافياً، بل إنني أعتبر أنه لا بد أن يكون لنا على الأقل هذا الجدول وهو ما يسمح لنا بترسيم مناقشاتنا والعمل بمزيد من الوضوح وتنظيم أعمالنا، وباختصار أن تتاح لنا جميع العناصر التي أشار إليها زميلنا من كولومبيا في مستهل المناقشة، والأكثر من ذلك أن نضع تقريراً عن أعمالنا الموضوعية، إن كان هناك عمل موضوعي أصلاً في نهاية السنة.

وهذا لن يغيّر طبيعة الحال حقيقة أن هدف مؤتمر نزع السلاح هو بكل تأكيد التفاوض بشأن صكوك دولية جديدة. ومن وجهة النظر هذه، يتعين، كما قال الوفد البريطاني في وقت سابق، التمييز بين مناقشات لا طائل من ورائها ومناقشات تؤدي تدريجياً إلى التفاوض. وأذكر بأن هذا ما كان عليه الحال طيلة سنوات بالنسبة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي كانت ولاية فريق العمل الذي أنشئ لهذا الغرض هي إجراء مناقشات، وذات يوم حول مؤتمر نزع السلاح فريق المناقشات إلى لجنة مخصصة للتفاوض. ذلك أن المناقشات سمحت "بانضاج" لحظة انطلاق المفاوضات.

فهناك إذن مناقشات مفيدة لأنها تحضر للمفاوضات، أي أنها تؤدي إلى التفاوض. وإذا ما أردنا أن نشرع مباشرة في التفاوض، فإن ذلك يبدو صعباً في الوقت الحاضر، على الأقل بالنسبة للمعاهدة المتعلقة بالمواد الانشطارية.

ومن وجهة نظري، لا أشاطر بداهة تحليل زميلي وصديقي البرازيلي الذي بدا في مداخلته كما لو أنه يعتبر أن ما يعوق انطلاق المفاوضات بشأن هذه المعاهدة هو أننا لم نتمكن من الاتفاق على مسألة المخزونات.

ويبدو لي أن ذلك غير كاف، إلا أن يكون تحليلي هذا مجانباً للصواب. فالحجج التي قدمتها باكستان على عدم انطلاق المفاوضات بشأن المعاهدة ذات مستويات متعددة. وإذا لم تخني الذاكرة - وهنا أدعو زميلنا الباكستاني إلى تصحيح ما أقول إن كان خاطئاً - هناك

ثلاث حجج رئيسية: الأولى، أن المفاوضات تجمّد الهوة بين الهند وباكستان ("freeze the gap") هي العبارة التي استعملها السيد زمير أكرم؛ والثانية، أن إطلاق المفاوضات غير ممكن بسبب الآثار التي ترتبت عن الاتفاق بين الهند وعدد معين من البلدان على الوضع الاستراتيجي الباكستاني؛ والثالثة، أن مسألة المخزونات لم تسو بعد. فمسألة المخزونات لم تكن إذن سوى عنصراً من بين عناصر أخرى تفسر سبب عدم إمكانية قبول باكستان المشروع في المفاوضات.

ولكن إذا قالت لنا باكستان اليوم إنه بإمكاننا الشروع في المفاوضات إذا سويت مسألة المخزونات ضمن الولاية المتعلقة بالمعاهدة، فإن ذلك يكون بمثابة تحوّل كبير وستكون فرنسا مستعدة لإعادة النظر في موقفها بشأن المسألة. ولكنني لا أعتقد أن الأمر على هذا النحو.

وبالتالي فأنا متشائم بالأحرى إزاء إمكانية التوصل في هذا العام إلى صيغة لولاية تفاوضية تحظى بالإجماع في هذه القاعة. لذا فأنا أؤيد، بخصوص هذه المسألة، دفع المناقشات قدماً إلى أبعد حد ممكن، ويبدو لي أن النهج الذي اقترحه سيدي الرئيس، نهج جيد من هذا المنطلق على اعتبار أن كل الجهود التي تبذلونها تسعى إلى تمكيننا، بخصوص هذه المسألة، من إجراء مناقشات بناءة قدر الإمكان في هذه القاعة للسير صوب إمكانية إجراء مفاوضات.

وخلاصة القول، سيدي الرئيس، أرى أن إعادة توصيف برنامج العمل باسم جدول الأنشطة شرط ضروري لكن غير كاف لإحراز تقدم، وأن ذلك لن يضير المناقشة بشأن الولايات لأننا مدعوون، إذا جاز لي القول، بموجب النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح، إلى إيجاد ولايات للتفاوض، وذلك لا يعني أن هذه الولايات يجب إدراجها في برنامج العمل. ومن هذا المنطلق، فأنا أرحب بالطبع بأي اقتراح يمكننا من الخروج من المأزق.

السيد الرئيس، أما وقد أعطيت الكلمة، أود لو سمحتم أن أتناول، في إطار المادة ٣٠ من نظامنا الداخلي، موضوعاً آخر يتعلق بالمادة ١٣.

وبالفعل، كلنا يعلم أن السيد أوردزونيكيدزه سيغادر في وقت قريب جداً، بعد تسع سنوات قضّاها في خدمة هذا المؤتمر، لتقلد مهام أخرى، وستتاح لنا الفرصة لنعرب له عن تقديرنا العميق والإيجابي للغاية لكل هذه السنوات التي قضّاها بيننا. ومن المتوقع استبداله بل إن خليفته معروف. هذا وأود، سيدي الرئيس، أن استرعي اهتمام المؤتمر للمادة ١٣ من النظام الداخلي. وأتلوها فيما يلي بالإنكليزية:

(تابع كلامه بالإنكليزية): بناءً على طلب المؤتمر، يعيّن الأمين العام للأمم المتحدة، بعد التشاور مع المؤتمر، أمين عام المؤتمر، الذي يقوم أيضاً مقام ممثله الشخصي، لمساعدة المؤتمر ورئيسه في تنظيم أعمال المؤتمر وجدوله الزمني.

(استأنف باللغة الفرنسية): السيد الرئيس، لست مغال في التمسك بالإجراءات - أعتقد أن الكثيرين من بيننا يعرفون أنني لست مولعاً بالإجراءات - ولكن ألاحظ مع ذلك أن تعيين أمين عام جديد للمؤتمر يمر بعدد معين من المراحل، ومن ذلك

إجراء مشاورات مع المؤتمر وتقديم المؤتمر طلب رسمي إلى الأمين العام للأمم المتحدة. لذا أود الحصول على بعض التوضيحات - وأطلب اليوم رسمياً من الأمين العام الحالي للمؤتمر أن يزودنا بهذه التوضيحات - عن الإجراء الذي يتيح لنا إقرار تعيين الأمين العام الجديد للمؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً سعادة سفير فرنسا على بيانكم وعلى مساهمتكم المهمة بشأن مسألة برنامج العمل. وفيما يتعلق بالنقطة الإجرائية التي أثارتموها، أرى أنها مشروعة وإني أنوي العودة إليها، لو سمحتم، بعد أن أفرغ من قائمة المتحدثين بشأن برنامج العمل. وأرى أن الأمين العام للمؤتمر يود تناول الكلمة. إذن أدعوه لتقديم توضيحه أولاً قبل العودة إلى مسألة برنامج العمل.

السيد أوردزونيكيدزه (أمين عام مؤتمر نزع السلاح) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، عندما تقرؤون المادة ١٣ من النظام الداخلي، لا تجدون صورة واضحة جداً عن الكيفية التي يتم بها تعيين من يخلفني. فالمسألة مضللة بعض الشيء، ربما لأن من سبقوك كانوا منهمكين أكثر في أعمال موضوعية بدلاً من الأعمال التي تتناول المشاكل الإجرائية. وعلى أية حال، لدينا سابقة ومتى كانت لدينا سابقة جاز لنا أن ننسج على منوالها.

أولاً، ينبغي أن تردكم رسالة من الممثل السامي لشؤون نزع السلاح يطلعكم فيها على نية الأمين العام للأمم المتحدة تعيين السيد فلان، الذي يشغل منصب مدير عام مكتب الأمم المتحدة في جنيف، أميناً عاماً للمؤتمر نزع السلاح وممثله الشخصي لدى المؤتمر. وعندئذ، من المفترض أن تعقدوا مشاورات بشأن هذا التعيين، على النحو المذكور في المادة ١٣. وثمة أيضاً جملة، كتبها في الواقع رئيس سابق للمؤتمر، مؤداها أنه بات بإمكان الرئيس، استناداً إلى المشاورات مع المجموعات الإقليمية، تقديم معلومات وأنه على العموم وافق جميع أعضاء المجموعات والصين على قرار الأمين العام تعيين السيد فلان أميناً عاماً للمؤتمر نزع السلاح وممثلاً خاصاً له لدى المؤتمر. وبعد ذلك ينبغي أن يضع الصيغة النهائية لرسالته التي يقول فيها بأنه ينوي، تبعاً لذلك وبناءً على موافقتكم، الرد على رسالة الممثل السامي لشؤون نزع السلاح لإبلاغه بنتيجة المشاورات التي أجراها رئيس المؤتمر وبالقرار الذي اتخذته المؤتمر.

كان ذلك هو جوهر الرسالة التي وجهها الرئيس ويرد فحواها في الوثيقة CD/PV.897 التي أود أن تتمكن من توزيعها للعلم. قد لا يكون تفسيري للمادة جيداً للغاية وفي هذه الحال سنقدم تفسيراً آخر، ولكنني أشك في ذلك كثيراً. وعلى أية حال، من الأفضل الاطلاع على الوثيقة بدلاً من الاستماع إلى ما أقول: فقد تعبت وأنا أشرح، على مدى تسع سنوات، بعض النقاط التفصيلية، لا سيما المادة ١٣ التي تحمل رقماً يشير عند بعض الناس إلى حظ تعيس. وأظن أنني لست محظوظاً كثيراً. وربما كان خلفي أكثر حظاً مني. لذلك، ستعتمد الأمانة، بالاتفاق مع رئيس المؤتمر، إلى توزيع تلك الوثيقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً السيد الأمين العام على توضيحاتكم. وقبل إعطاء الكلمة لسعادة سفير اليابان، وبما أن هذه المسألة قد أثّرت، أود بصفتي رئيس المؤتمر أن أطلعكم على أفكارتي بشأن المسائل الإجرائية، إذا وافقتم على ذلك.

يتبين من التوضيح الذي قدمه الأمين العام للمؤتمر أن من الضروري على ما يبدو أن يتلقى أعضاء مؤتمر نزع السلاح رسالة من الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، وذكر أيضاً أن إجراء مشاورات بين الرئيس ومنسقي المجموعات سيكون مطلوباً، وأنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح كذلك اتخاذ قرار مع الإبلاغ عن نتائج المشاورات بين الأعضاء في هذه القاعة.

لذا أود أن أطلعكم على مسألتين. أولاً، بما أن أمين المؤتمر قد سبق له أن خصص، بكثير من التصميم، تاريخ ١٥ أيار/مايو لعقد جلسة عامة، يمكن إذا وافق جميع الأعضاء تكريس هذه الجلسة العامة للمسائل الإجرائية لإقرار تعيين الأمين العام الجديد للمؤتمر. وسأحاول عندئذ، بعد أن أكون قد تلقيت رسالة الممثل السامي لشؤون نزع السلاح والرد عليها وأثناء الفترة الفاصلة بين الدورتين، التشاور مع منسقي المجموعات الإقليمية. وإذا ما سارت هذه المشاورات دون أي خلاف، فسأبين، بصفتي رئيساً للمؤتمر، في رسالة ستوجهها الأمانة إلى جميع الأعضاء، أنني أنوي، بالنظر إلى أنه سبق وأن تقرر عقد جلسة عامة يوم ١٧ أيار/مايو، تخصيص تلك الجلسة للمسائل الإجرائية بشأن إقرار تعيين أمين عام جديد للمؤتمر. وسأطلب رسمياً في هذه الرسالة من الأعضاء تقديم آرائهم، وبالأخص لأنه لن تعقد أي جلسة عامة أو أي جلسة أخرى أثناء الفترة الفاصلة بين الدورتين. وفي تلك الرسالة، سأذكر أنني آمل أن تبين الوفود، قبل تاريخ ١٥ نيسان/أبريل، إن كانت آراؤها مختلفة عن تلك التي أوردت في الرسالة.

ثانياً، بما أنني لم أكن أتوقع أن تثار هذه المسألة في هذا اليوم ونظراً للجهود الجبارة التي بذلها الأمين العام للمؤتمر في المسائل التي تخص مؤتمر نزع السلاح، فقد سبق أن قدم عدد من الوفود اقتراحات بجدولة دورة استثنائية أثناء فترة الانقطاع خلال الدورتين لتوديع زميلنا، السيد أوردزونيكيدزه.

لم أكن أريد فتح المناقشة بشأن هذه المسألة في هذه المرحلة، ولكن أما وقد أثبتت فقد ارتأيت أن أطلعكم على آرائي بشأن المسائل الإجرائية قبل أن أفسح المجال لسعادة سفير اليابان للعودة بنا إلى موضوع برنامج العمل. وآمل أن يروق لكم ذلك. يبدو أن الأمر كذلك.

والآن أعطي الكلمة لسعادة سفير اليابان.

السيد سودا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، ذكرت مسألة في غاية الأهمية، وهي مسألة التوازن في برنامج العمل. أرى أنها مسألة مهمة للغاية وأرحب كثيراً بالعملية الرامية إلى استعراض الحالة التي نحن فيها وما هي الأمور المهمة بالنسبة لنا والتي يتعين القيام بها أثناء الفترة المتبقية من دورة عام ٢٠١١. ففيما يتعلق بمسألة التوازن، أدرك أن ثمة أولويات مختلفة: فبعض الوفود تولي البنود الأربعة المختلفة على جدول الأعمال أولوية أكثر من الوفود الأخرى. على أنني أرى أنه ينبغي أن نلتزم الحذر لدى الحديث عن التوازن بين البنود الأربعة على جدول الأعمال. وربما كانت مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي تكتسي طابعاً مختلفاً بعض الشيء، لكن البنود الثلاثة الأخرى جميعها مسائل مهمة للتشجيع على نزع السلاح. وبالتالي، فعندما نتحدث عن التوازن، لا ينبغي أن يكون حديثنا

عن التأكد من التوازن أو منع التوازن بين هذه البنود الثلاثة، وإنما أن نفكر بالأحرى في كيفية المضي قدماً بشأن البنود الثلاثة جميعاً، وفقاً لحالة كل بند. فإذا كان أحد البنود جاهزاً لبدء المفاوضات بشأنه فما علينا إلا أن نغضي قدماً، وإذا كانت الحالة بالنسبة لبنود أخرى تستدعي مزيداً من المناقشات والمناقشات المكثفة، فعلينا عندئذ بالدفع في اتجاه المناقشات. أرى أن الأمر المهم هو أن نفكر في التوازن، ولكن علينا في الوقت نفسه النظر في كيفية المضي قدماً بشأن جميع البنود.

ومن هذا المنطلق، من المناسب جداً، فيما يخص موضوع برنامج العمل أو جدول أنشطة المؤتمر، أن يكون الرؤساء الثلاث قد وضعوا بالفعل، في الأسابيع أو الأشهر القادمة، جدول الأنشطة بموافقة المندوبين. بيد أن المؤتمر ليس معنياً فقط بجدول أو برنامج العمل الإرشادي، وأن يكون مزوداً بجدول أنشطة فحسب؛ فليس ذلك هو الغرض من المؤتمر. ومثلما قال سفير هولندا، لسنا بصدد العمل من أجل إيجاد برنامج عمل، لكن إيجاد برنامج عمل أمر ضروري لنا لبداية العمل الموضوعي. وعليه، فإن برنامج العمل، أو أي اسم آخر يحلو لنا أن نطلق عليه، الذي لا يتضمن أي خطة للعمل الموضوعي يكون عديم الأهمية ولن يلي مطلب المجتمع الدولي الحازم جداً. إن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض وأي توافق نسعى للتوصل إليه ينبغي أن يكون بشأن برنامج العمل الموضوعي. وأي برنامج عمل، أو أي مسمى آخر نتفق عليه، سوف لن يلي مطلب المجتمع الدولي ما لم يكن عبارة عن خطة واضحة لبدء المفاوضات بشأن بنود جدول الأعمال.

ويعرب وفد بلادي عن تحليه بمرونة كبيرة بشأن بنود جدول الأعمال الأربعة جميعاً، شريطة أن تتمكن من بداية العمل الموضوعي بشأن هذه البنود جميعاً. بيد أننا نكون، بمقتضى الوثيقة الحتمية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ وقرار الجمعية العامة ذي الصلة وغيرهما، قاصرين جداً عن أداء مهمتنا إن لم نفلح في الاتفاق على خطة واضحة لبدء المفاوضات بخصوص إبرام معاهدة بشأن حظر المواد الانشطارية. وإذا كانت هناك تساؤلات عن الولاية للتفاوض على معاهدة بشأن حظر المواد الانشطارية، فإن وفد بلادي يكرر موقفه بوضوح، وأعتقد أن العديد من الوفود تؤيدونا في ذلك، وهو أن أي مفاوضات نطلقها في هذا الصدد يجب أن تبدأ على أساس ولاية شانون، وإلا فإن كل ما سنفعله في الأعوام القادمة هو مناقشة الإطار الذي ستجري المفاوضات على أساسه.

هذا هو موقف وفد بلادي وآمل أن ندرك أن ثمة إقرار بأن وضع معاهدة بشأن حظر المواد الانشطارية خطوة لا بد منها في عملية نزع السلاح وحظر الانتشار. وهي بالتالي أيضاً عنصر لا غنى عنه في أي برنامج عمل، أو مسمى آخر نطلقه عليه، من أجل بدء العمل الموضوعي لمؤتمر نزع السلاح أثناء هذه الدورة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر سعادة سفير اليابان على بيانه المهم، والآن أعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد درياعي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أتمنّ البيان المهم الذي أدلى به زميلنا الموقر. فقد ذكرنا بالمسألة الرئيسية، المتمثلة في ماهية ولاية

هذه الهيئة؟ لقد أنشئت هذه الهيئة على أساس قرار الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المخصصة لنزع السلاح للتفاوض بشأن صك ملزم قانوناً في مجال نزع السلاح. وعليه، ينبغي أن تتجه جميع الجهود صوب هذا الهدف.

وبرنامج العمل مهم لأنه يمثل، فيما يبدو من وجهة نظرنا على الأقل، مسعىً يساعد هذه الهيئة على بلوغ أو الوفاء بولايتها. وثمة مسألة لم تقدم إجابة واضحة عليها حتى الآن وهي معرفة ما إذا كان وجود برنامج عمل مبسط يمكن أن يؤدي إلى تحقيق ذلك الهدف. لقد استمعنا إلى نقطة مهمة للغاية أثارها سعادة سفير شيلي تتعلق بالحاجة إلى إجراء مناقشات من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن تسلسل المواضيع التي تطرح للمفاوضات. فهذه نقطة مهمة للغاية لأنها تقودنا إلى المسألة المهمة جداً والمتعلقة بمعرفة الأولويات الرئيسية لهذه الهيئة. والأولويات الرئيسية، على الأقل وفق ما سمعنا من أغلبية الأعضاء، هي نزع السلاح النووي. وهذا يقودنا إلى الأسباب الدفينة للمشاكل التي نواجهها مع عمل المؤتمر، لأنه إذا ما تعرضنا لتلك المسألة، وهي المسألة الرئيسية، ونظرنا إلى الأحداث من زاوية المساهمة في نزع السلاح النووي، فإن ذلك سيسهل عمل المؤتمر.

وبالتالي، فإن الأولوية الأولى للمؤتمر هي الاتفاق على برنامج عمل متوازن وشامل وتنفيذه. ونظراً للضرورة الملحة لدرء الخطر الذي تشكله الأسلحة النووية على الأمن الدولي، ندعو أعضاء مؤتمر نزع السلاح إلى اعتماد وتنفيذ برنامج عمل متوازن وشامل استناداً إلى جدول أعماله الذي يتناول جميع القضايا الرئيسية، وفقاً للنظام الداخلي للمؤتمر.

لقد أعربت، في عدة مناسبات، عن موقف بلدي من مستوى الأولوية في عمل المؤتمر. وسأكرر باختصار الآن بعض النقاط الأساسية التي يتعين تناولها في مداولتنا بشأن برنامج عمل المؤتمر لعام ٢٠١١. لقد طالبنا دوماً باعتماد برنامج عمل متوازن وشامل. وقد شدد وفد بلادي على الاتزان والتوازن والحاجة إلى اتخاذ قرارات بالتوافق. والنظام الداخلي للمؤتمر هو الأداة الإرشادية التي يتعين مراعاتها حق المراجعة. وقد سبق أن ذكرنا بضرورة التحرك بحكمة واتخاذ قرارات مأمونة وسديدة يقبل بها الجميع. ونرى أن التوصل إلى برنامج عمل متوازن وشامل سيمكن مؤتمر نزع السلاح من بداية المفاوضات بشأن المسائل الأربعة الرئيسية ويمكن أن يخدم على الوجه الأمثل مقاصد مؤتمر نزع السلاح، وسلامة وأمن المجتمع الدولي برمته.

وتبقى مسألة نزع السلاح النووي الأولوية القصوى بالنسبة لوفد بلدي وهي كذلك بالنسبة لمعظم الدول الأعضاء في المؤتمر. فقد تبين بوضوح لا لبس فيه من المناقشات الموضوعية التي جرت أثناء الجلسات العامة الماضية وكذلك في الجلسات غير الرسمية أن نزع السلاح النووي هو أولوية الأولويات للغالبية العظمى من بلدان العالم من مختلف الأقاليم. ويسرني أن تكون الأولوية عند الأمين العام للأمم المتحدة هي نفسها الأولوية القصوى لهذه الأغلبية من البلدان. فترع السلاح النووي يبقى أولويتنا القصوى وينبغي لمؤتمر نزع السلاح، خدمةً لعالم أفضل وأكثر أماناً، الموافقة على إنشاء لجنة مخصصة في أقرب وقت ممكن لبدء المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي. فالتوصل إلى اتفاقية بشأن الأسلحة النووية تنص على

صك دولي ملزم قانوناً يحدد برنامجاً للقضاء التدريجي على الأسلحة النووية أمنية طالما راودتنا وموضوع أن أوان عرضه على التفاوض. فبرنامج العمل ينبغي أن ينص على ولاية للتفاوض بشأن هذه المسألة. ذلك أن القضاء الكامل على الأسلحة النووية هو الضمانة المطلقة الوحيدة ضد استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية. وإلى أن يحين ذلك الوقت، ينبغي السعي على سبيل الأولوية للتوصل إلى صك عالمي غير مشروط وملزم قانوناً بشأن ضمانات الأمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وذلك بإنشاء لجنة تفاوضية مخصصة في مؤتمر نزع السلاح. ونحن ندعم بدء المفاوضات بشأن إبرام معاهدة ملزمة قانوناً لحظر إمكانية شن هجوم من الفضاء أو حرب في الفضاء ومنع تسليح الفضاء؛ ومن المفترض أن يساهم هذا الصك الملزم قانوناً في تحسين الأمن في جميع الدول وفي تهيئة الظروف اللازمة لاستخدام الفضاء الخارجي استخداماً سلمياً.

وفيما يتعلق بموضوع معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، فقد قلنا بوضوح لا ليس فيه إنه ينبغي أن تشمل مسألتي المخزونات والتحقق. وينبغي أن تكون هذه المعاهدة خطوة واضحة ومفيدة نحو نزع السلاح النووي وحظر انتشاره في جميع جوانبها. وينبغي أن تكون شاملة وغير تمييزية ويمكن التحقق منها دولياً وفعالياً. ويجب أن يشمل نطاق هذه المعاهدة ما أُنتج في الماضي من المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة النووية المتفجرة الأخرى ومخزوناتنا الحالية إضافة إلى ما سينتج منها مستقبلاً. وأي مفاوضات بشأن وضع هذه المعاهدة لا تتضمن المخزونات، ستكون قاصرة ولن تؤدي بالتالي إلى أية نتيجة. واعتقد أن علينا أن نكون واضحين في هذه النقطة المهمة في برنامج عملنا.

السيد الرئيس، إننا ندعم جهودكم للوصول بالمؤتمر إلى التوافق على قرار بشأن برنامج عمل متوازن وشامل. وبما أنني أتحدث الآن وأنكم قد أثرتتم مسألة تتعلق بالوثيقة CD/WP.565/Rev.1، اسمحوا لي أن أقدم أيضاً تفسيرنا للفقرة ٥ من هذه الوثيقة. اعتقد أن الفقرة ٥ واضحة عندما قالت إن الرؤساء/المنسقين مطالبون بتقديم تقارير إلى الرئيس شفاهة، بصفتهم الشخصية، عن المناقشات التي تناولت مختلف البنود الموضوعية من جدول الأعمال؛ ويتولى الرئيس بدوره، بالتشاور مع كل واحد منهم، وضع الصيغة النهائية للتقارير على مسؤوليته. وهذه التقارير لن تؤثر بأي شكل من الأشكال في مواقف أعضاء مؤتمر نزع السلاح. وعليه، أرى أن النص واضح كل الوضوح بشأن الطريقة التي يمكن أن تعالجوا بها هذه التقارير وتظل المسؤولية الرئيسية تقع على الرئيس وليس على المنسقين.

السيد هوفمان (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أعرب عن تقدير وفد بلادي لجهودكم التي تواصلون بذلها للتوصل إلى برنامج عمل، وكما نعلم جميعاً أنه تأخر كثيراً، بل إنه تأخر لأكثر من عشر سنوات. فضلاً عن ذلك، تجدر الإشارة إلى أن المؤتمر ملزم في واقع الأمر، بمقتضى المادة ٢٨ من نظامه الداخلي، بوضع جدول أعمال في بداية كل دورة. على أن النقاش الذي نشهده ممتع، من حيث أنه نقاش دلالي في معنى برنامج العمل حقيقةً، ويمكن أن تكون للمرء في ذلك آراء مختلفة بطبيعة الحال.

إنني أود فقط أن أقول ما يلي مرة أخرى، وقد سبق لي أن قلته مرات عديدة من قبل، وهو أن وفد بلادي يدعم النهج المعروف في الوثيقة CD/1864 منذ عام ٢٠٠٩. فنحن نشعر أنه كان بمثابة تسوية جيدة للغاية؛ ولأنه حقق في حينها بالفعل توافقاً، اعتقد أن ثمة بعض الدلائل على أنه يمثل تسوية جيدة للغاية. لقد تناولت الوثيقة CD/1864 جميع بنود جدول الأعمال وتضمنت ولاية تفاوضية لوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ودون الرغبة في التوغل في التفاصيل، لا تزال تبدو لنا هذه الوثيقة، من حيث المضمون، ذات مغزى كبير. على أنه وكما يعلم الجميع ثمة مشاكل مع هذه الوثيقة وكان الاعتراض عليها من عضو واحد. وهنا أتفق تماماً مع السفير دونكان أن ذلك أمر مؤسف. ولا تزال متأسفين لأن هذا الاقتراح يواجه هذه المشاكل ولأن وفداً واحداً لا يزال يعارضه. ففي أثناء المناقشات الطويلة بشأن هذه المسألة، كانت هناك حجة واحدة تساق، وكنت من بين الذين ساقوا هذه الحجة، على أن للمرء، من منطلق مبدئي، أن يدافع عن مواقفه في المفاوضات وليس الاعتراض على فتح مفاوضات، وإنما أن يشارك فيها بالأحرى ويدافع عن مصالحه. اعتقد أن هذا مبدأ جيد للغاية.

لقد شاركت، على غرار جميع الزملاء حول هذه الطاولة تقريباً، في العديد من المشاورات غير الرسمية بشأن مسألة برنامج العمل، وكنت دائماً أقول للرؤساء الذين سعوا للحصول على آرائي أنني زبون بسيط. فقد تحدثت عن نقطتين بالأساس: قلت أننا نفضل نهجاً كالذي ورد في الوثيقة CD/1864؛ ولكننا سوف لن نعترض في حال ظهر نهج ملموس آخر يساعدنا على بدء عملنا الحقيقي، أي التفاوض على صكوك في مجال نزع السلاح والتحكم في الأسلحة. وأرى أنه من المناسب تماماً الاستشهاد، في ظل رئاستكم، بالمقولة الشهيرة لشخصية صينية بارزة حين قال: "لا أبالي إن كانت القطط رمادية أم سوداء ما دامت تمسك بالفئران". اعتقد أن هذا مبدأ جيد للغاية، ما دام أنه يتيح لنا الاتفاق على شيء يساعدنا على بداية عملنا الحقيقي، أي بداية التفاوض على صكوك في مجال نزع السلاح والتحكم في الأسلحة، وليس فقط مواصلة المناقشات. لقد أجرينا مناقشات دامت عدة سنوات، ولكن إذا ما بدأنا في المفاوضات، عندئذ نكون سعداء للنظر في أي اقتراح قد يقود بنا بالضبط إلى ذلك الهدف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً سعادة سفير ألمانيا. والآن أعطي الكلمة لسعادة سفير الاتحاد الروسي.

السيد فاسيلييف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): السيد الرئيس، يود وفد بلادي أن يعرب عن تقديره لكم على تنظيم هذه الجلسة العامة لتمكيننا من مناقشة الحالة التي نحن فيها فيما يتعلق ببرنامج العمل.

إن موقف وفد بلادي المبدئي من برنامج عمل محفلنا سبق أن أعلنه في عدة مناسبات وأنه بالطبع يتجلى ابتداءً في مضمون الوثيقة CD/1864، وفي تقييمنا لوثائق أخرى جمعت وقدمت لاحقاً على أساس تلك الوثيقة. ولذلك لن أكرر كل ذلك الآن، كما أنني لا أود أن أسرد عليكم تاريخ عمل مؤتمر نزع السلاح، ولكن كل واحد منا يحتاج ربما إلى

أن يدرك أن ما نحن بصدد القيام به الآن ينبني على الجهود التي بذلها أسلافنا، وكما تلاحظون فإن هذه التوازنات في المصالح قد استقرت في السنوات الماضية. وهذه التوازنات في المصالح تنعكس في إطار المسائل المحددة، كما في ولاية شانون مثلاً للتفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وتنعكس مباشرة أيضاً في ميزان المصالح بين البنود الأربعة الرئيسية في جدول الأعمال. وبطبيعة الحال، فإن مسألة التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية مهمة وضرورية وملحة، ولكن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال أن المسائل الأخرى أقل أهمية وإلحاحاً وحسماً. ولعله ليس في الأمر صدفة أن تثار المسائل الأخرى في المناقشات السابقة وفي مشاريع برامج العمل السابقة بنفس ولاية التفاوض كما هو الحال بالنسبة للمفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وأنا أنظر إلى هذا الأمر بشكل خاص في سياق العلاقة بمسألة منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي. ففي السنوات الماضية، كان هناك قدر من المرونة في سبيل الانتقال إلى التوافق وتمكين المؤتمر من بداية المفاوضات، ولكن في الوضع الحالي لا يسعنا مع الأسف القول بأن الأمور تتحرك في الاتجاه الصحيح أو على نحو إيجابي.

لا شك أن ثمة من سأل عن نوع مؤتمر نزع السلاح الذي نريد. وبالتأكيد فإن لهذا المؤتمر ولاية واحدة، وهي إجراء مفاوضات. على أننا في حاجة ربما لتقديم إجابة أمينة عن السؤال لمعرفة ما إذا كنا مستعدين، بالعضوية الحالية للمؤتمر، لبداية المفاوضات غداً أو اعتماد برنامج عمل كفيل بأن يسمح ببداية المفاوضات، لا سيما بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. والجواب هو: ربما لا. وبالتالي، فإن السؤال المطروح هو معرفة ما إذا كنا سنحافظ على مؤتمر نزع السلاح كأداة عمل أم أن الأمر سيؤول بنا عملياً إلى وأد تلك الأداة بحد ذاتها. ويبدو لي أن أية محاولة، مهما كانت نواياها حسنة، لنقل أية مسائل خارج المؤتمر سيؤدي في الواقع إلى مفاوضات معقدة للغاية وقليلة الفائدة، وأن وجود مؤتمر نزع السلاح في حد ذاته سيتوقف.

ولسوء الحظ لا أملك صيغة سحرية ولا يمكنني الآن اقتراح أي وصفة، إنما يمكنني القول أننا جميعاً في حاجة إلى أن ندرك أننا نتحمل المسؤولية عن مؤتمر نزع السلاح كأداة، وأن المسألة المطروحة بالفعل الآن هي: هل ستكون هذه الأداة قائمة في العام القادم أم لا، وهل سنكون في حاجة إلى التفاوض بشأن الشخص الذي سيكون الممثل الجديد للأمين العام للأمم المتحدة لدى مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً سعادة سفير الاتحاد الروسي، والآن أعطي الكلمة لممثل مصر الموقر.

السيد العطوي (مصر) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، استمحو لي في البداية أن أؤكد لكم تعاون وفد بلدي معكم وتقديره لقيادتكم للمؤتمر، كما نشكركم على تنظيم الجلسات لمناقشة مسألة برنامج العمل التي نعتبر أنها في صدارة أولويات المؤتمر.

إن موقف مصر من مسألة برنامج العمل معروف جداً. فترع السلاح النووي هو أولى أولويات مصر في هذا المؤتمر. وقد جاء على لسان رئيس أول دورة استثنائية للجمعية

العامة تخصص لزع السلاح أننا كنا دائماً نعتبر أنه نظراً لطبيعة السلاح النووي، يبقى يشكل أولى أولويات مؤتمر نزع السلاح للتفاوض بشأن معاهدة، تكون ملزمة قانوناً، لزع السلاح النووي. وبالإضافة إلى ذلك، دعوني فقط أشير بسرعة شديدة إلى ما سمعناه في الأيام القليلة الماضية بشأن أهمية المحافل المتعددة الأطراف لزع السلاح النووي. وفي الواقع، نعتقد أن المحافل المتعددة الأطراف تكتسي أهمية قصوى لزع السلاح النووي. والجهود الأحادية والثنائية والحدودة الأطراف مرحب بها دائماً، لكن يبقى أثرها محدوداً. فمسألة نزع السلاح النووي ينبغي معالجتها في محافل متعددة الأطراف: فكما نولي أهمية حاسمة لمعاهدة حظر الانتشار باعتبارها محفلاً لزع السلاح النووي وحظر الانتشار، فإننا نولي أيضاً أهمية حاسمة لمؤتمر نزع السلاح لمعالجة مسألة نزع السلاح النووي.

ونحن متمسكون باقتراح بلدان حركة عدم الانحياز، ومؤداه أن مسألة نزع السلاح النووي ينبغي معالجتها في إطار اتفاقية الأسلحة النووية، ضمن إطار زمني محدد. على أنني كنت أتمنى أن يكون السفير دونكان موجوداً معنا لأطمئنه أن مصر وافقت على الوثيقة CD/1864 ضمن تكتل ينتمي أعضاؤه إلى جميع الأقاليم. واسمحوا لي أن أؤكد له أيضاً أننا نتفق بالفعل مع أستراليا والمملكة المتحدة من حيث أن برنامج العمل لعام ٢٠١١ ينبغي على الأقل أن يعكس ما اتفقنا عليه في مؤتمر عام ٢٠١٠ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار وأنه ينبغي أن يعكس برنامج العمل الإجراء ٦ والإجراء ٧ والإجراء ١٥. ولكن اسمحوا لي أن اختلف قليلاً مع زميلنا من أستراليا حين قال إن الوثيقة CD/1864 تعكس الإجراءات ٦ و٧ و١٥؛ فهي لا تعكس الإجراء ٦. وأعتقد أن الصياغة المستعملة في الوثيقة CD/1864 ترمي لتبادل الآراء بشأن مسألة نزع السلاح النووي، وهي لا تلي التطلعات التي اتفقنا عليها في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠.

إنني أفهم قول سفير المملكة المتحدة إن الدول النووية تفاوضت بحسن نية بشأن خطة العمل المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ وأنه لذلك نتوقع أن تسري هذه الروح في مؤتمر نزع السلاح. ومن ثم متى اتفقنا على برنامج العمل للمؤتمر، فينبغي استعمال الصياغة نفسها، لا سيما بخصوص نزع السلاح النووي وإنشاء هيئة فرعية لتتولى هذا الأمر. وأعتقد أن ثمة اختلافاً طفيفاً أيضاً في الصياغة المستخدمة في خطة العمل بالنسبة لـ ضمانات الأمن السلبية عن تلك المستخدمة في الوثيقة CD/1864.

علينا أن نصرف أوقاتنا وجهودنا لإيجاد برنامج عمل يمكننا من معالجة المسائل التي نعكف على تناولها في هذا المؤتمر لزع السلاح، ويتعلق الأمر بالتفاوض على إبرام اتفاقيات ملزمة قانوناً بشأن قضايا نزع السلاح.

أما وقد أعطيت الكلمة، فاسمحوا لي أن أتناول مسألة واحدة أخرى والاستشهاد بالمادة ٣٠ من النظام الداخلي. إن المجموعات الإقليمية لا تعقد جلسات في الفترة ما بين الدورات، وبالتالي إذا كان هناك أمر يتعين بحثه، مثل تعيين أمين عام مؤتمر نزع السلاح، فيرجى من الرئيس إشراك جميع أعضاء المؤتمر مباشرة في الموضوع دون عقد جلسات مع المنسقين الإقليميين الذين يتعذر عليهم إطلاع مجموعاتهم عن نتائج تلك الجلسات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً مندوب مصر الموقر على إطلاع أعضاء هذا المؤتمر على هذه الآراء. وفيما يتعلق بالنقطة الإجرائية التي أثارها، فقد استمعنا إلى الأمين العام للمؤتمر يقول بوضوح إن على الرئيس أن يجري مشاورات مع المنسقين الإقليميين. فأنا مستعد، من جهتي، لأن أقوم بذلك. لكن إذا رأى المنسقون الإقليميون أن بإمكانهم التغاضي عن هذا الإجراء وتقديم رسائلهم مباشرة إلى الأعضاء عن طريق الأمانة، فسأفعل ذلك بالتأكيد.

هل من اعتراض على اقتراح مندوب مصر الموقر من وجهة نظر المنسقين الإقليميين؟ وما أنني لا أرى أي اعتراض، إذن سأعمل وفقاً لذلك بخصوص النقطة الإجرائية التي أثارها.

والآن أعطي الكلمة لمندوب الجزائر الموقر.

السيد خليف (الجزائر): شكراً سيدي الرئيس، يود وفد الجزائر أن يشكركم على إتاحتنا هذه الفرصة للتداول حول موضوع برنامج العمل. ويؤكد الوفد الجزائري إن الجزائر كانت دائماً حريصة على أن يعتمد المؤتمر برنامج عمل يسمح له ببدء التفاوض. وقد بادرت الجزائر لهذا الغرض بعدة مقترحات من بينها مقترح السفراء الخمسة، وبعد ذلك، في سياق اقتراح رؤساء ست دورات في عام ٢٠٠٩ الذي تضمنته الوثيقة CD/1867. ويود وفد الجزائر اليوم أن يعيد التأكيد على بعض العناصر الخاصة بهذا الموضوع.

(تابع حديثه بالفرنسية)

السيد الرئيس، ليس برنامج عمل المؤتمر غاية في حد ذاته، إنما هو وسيلة الغاية منها هي تمكيننا من المضيق قدماً والتقدم في طريق المفاوضات من أجل إبرام معاهدات فيما يخص نزع السلاح. ولكي يكون هذا البرنامج ذا مصداقية وجاذبية، لا بد أن يستجيب للانشغالات الأمنية لجميع الدول، الأعضاء منها وغير الأعضاء في المؤتمر. وينبغي أن يكون هذا البرنامج، من وجهة نظرنا، شاملاً ومتوازناً يتناول جميع أولويات الدول، وهي الأولويات التي ينبغي أن تسعى جميعها إلى تحقيق عالم أكثر أمناً وأن تعكس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. فهذه الأولويات ينبغي ألا تكون متضاربة.

وفي هذا الإطار، ينبغي أن يتناول هذا البرنامج على سبيل الأولوية مسألة نزع السلاح النووي وما يستتبع ذلك، أي المعاهدة المتعلقة بالمواد الانشطارية. ومن الضروري أن يتناول هذا البرنامج أيضاً مسألة ضمانات الأمن السلبية ومسألة وقف سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

لقد أنصتتنا جيداً إلى ما قاله السفراء والمندوبون الموقرون ولاحظنا أن مسألة إبرام معاهدة بشأن المواد الانشطارية هي من بين الأولويات بالنسبة لبعض الوفود على اعتبار أنها باتت مهياة أو "ناضجة" للمفاوضات. إننا نود أن نعرف ما هي المعايير التي تسمح لنا بالقول إن هذه المسألة "ناضجة" وتلك ليست كذلك. فمسألة المعاهدة ليست "ناضجة". وبالنسبة للجزائر، وهي دولة غير حائزة للسلاح النووي، فإن المسألة ذات الأولوية في الوقت الحاضر هي مسألة ضمانات الأمن السلبية. ونحن نتفق مع بعض الوفود التي رأت أن إبرام معاهدة متعددة الأطراف ملزمة قانوناً بشأن ضمانات الأمن السلبية لا يتوافق مع نظريات الردع.

هذا صحيح، فالأمر كذلك. لكن ما نرغب في أن نراه يزول هو هذه النظريات، وليس أمننا. ذلك أنه في مقابل أمننا، تصبح مسألة وقف إنتاج المواد الانشطارية مستقبلاً مسألة ثانوية.

وفيما يتعلق بالنهج إزاء برنامج العمل، سيدي الرئيس، فقد استمعنا باهتمام أيضاً إلى الآراء المؤيدة للتوصل إلى برنامج عمل مبسّط أو جدول أنشطة. والوفد الجزائري منفتح على كل مبادرة وعلى كل الأفكار الكفيلة بتمكيننا من التقدم في سعينا للتوصل إلى برنامج العمل هذا. على أن ما يحرص عليه وفد الجزائر، على غرار العديد من الوفود الموجودة معنا، هو ليس أن نقول للمجتمع الدولي أننا بدأنا العمل، وإنما أن نقول له لقد بدأنا بالفعل في العمل، أي أننا بدأنا في التفاوض.

وفي هذا السياق، فإن النهج المبسّط فيما يتعلق ببرنامج العمل يثير بعض التساؤلات. فإذا ما افترضنا أننا اعتمدنا جدول أنشطة، ولنطلق عليه اسم "برنامج عمل"، لا يمكننا أن نكون متأكدين من أن ذلك سيسمح لنا بالتقدم حقاً في المفاوضات. وإذا لم تحيى الذاكرة، لم نفعل شيئاً منذ عام ٢٠٠٤ سوى مناقشة جميع المسائل على جدول الأعمال بشكل مستهدف. ففي الأعوام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، أجرينا مناقشات في إطار جلسات رسمية للمؤتمر؛ وفي الأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ أجرينا مناقشات غير رسمية بإشراف المنسقين، وهي الصيغة التي اقترحتم علينا، سيدي الرئيس، هذا العام ورحبنا بها. فهل ستسمح لنا مثل هذه العملية في إحراز تقدم؟ فحتى لو اعتمدنا برنامج عمل مبسّط يشبه إلى حد كبير ما نقوم به حالياً، لن يكون هناك فرق كبير، ونحن لسنا متأكدين من أن ذلك سيسمح لنا بالبداية في المفاوضات. بل إن ذلك قد يقوض المكتسبات التي حققنا بعد عدة سنوات من الجهود.

السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أسوق هذا المثل، إن الأخذ ببرنامج عمل مبسّط يمكن أن يكون مجرد سراب بغيعة، أي أننا سنتناقش إلى ما شاء الله أن نتناقش، ولكننا بقيامنا بذلك سنبتعد عن هدفنا، ألا وهو التوصل إلى برنامج عمل يسمح لنا بالبداية في التفاوض.

لذا فإن وفد الجزائر يشجعكم ويحثكم، سيدي الرئيس، على مواصلة مشاوراتكم بشأن برنامج العمل على أساس التوافق الذي توصلنا إليه مؤخراً بشأن الوثيقة CD/1864، ومحاولة بحث إلى أي مدى يمكننا تقريب المواقف من أجل بداية العمل حقيقة، أي البدء في التفاوض.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً مندوب الجزائر الموقر على بيانك المهم. والآن، هل يرغب أي وفد في تناول الكلمة؟ تفضل سعادة سفير فرنسا.

السيد دانون (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): شكراً السيد الرئيس. لم أكن أنوي الحديث، ولكن إحدى النقاط التي أثارها مندوب الجزائر الموقر يحملني على ذلك، لأن الأمر يتعلق بأولوية برنامج عملنا.

لقد حرص مندوب الجزائر على إعادة طرح المسألة، وأفتيس مما قاله آملاً عدم تشويه أقواله: ما هي المعايير التي يمكننا على أساسها القول إن مسألة المفاوضات بخصوص المعاهدة بشأن المواد الانشطارية باتت أكثر "نضجاً" من غيرها من المسائل؟

ثمة عنصران. الأول، أن الأولوية الممنوحة للتفاوض على معاهدة بشأن المواد الانشطارية حظيت بموافقة هئتين رئيسيتين، إحداهما بالطبع هي مؤتمر استعراض معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وبرنامج عمله؛ فقد وافق ١٧٩ بلداً من البلدان الحاضرة في هذه القاعة، التي تمثل في الواقع ١٨٢ بلداً عضواً في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، على الفكرة القائلة بأنه يتعين البدء في أقرب وقت ممكن في المفاوضات على المعاهدة بشأن المواد الانشطارية، ولكن لم يتمكنوا من ذلك، أو لم يرغبوا في ذلك - أيّاً كان الأمر - من أجل التوصل إلى صك ملزم قانوناً فيما يتعلق بضمانات الأمن السلبية.

والهيئة الأخرى هي الجمعية العامة نفسها. وإذا ما استعرضنا القرارات المعتمدين بشأن الموضوعين، المواد الانشطارية من جهة، وضمانات الأمن السلبية من جهة أخرى، فإننا نلاحظ أن القرار بشأن المواد الانشطارية، المعتمد من قبل اللجنة الأولى ثم من قبل الجمعية العامة، يدعو إلى فتح المفاوضات بشأن هذا الموضوع في أقرب وقت ممكن، في حين أن القرار الآخر بشأن ضمانات الأمن السلبية لا يتضمن مثل هذه الدعوة. وأذكر أن القرار بشأن المواد الانشطارية اعتمد بالإجماع حاشي ثلاثة أصوات.

وبالتالي، فإن ذلك يبين، ما يمكن أن أطلق عليه، ضغط المجتمع الدولي في هذا الاتجاه. وهذه هي إحدى الحجتين.

والحجة الثانية أعقد من الأولى، فأنا أقر بذلك، ولكن تنطوي بدورها على معزى سياسي. أعتقد أن البلدان غير النووية قد تكون مستعدة، في هذه الهيئة للتفاوض سواء على معاهدة بشأن المواد الانشطارية، أو على ضمانات الأمن السلبية، أو حتى على معاهدة بشأن الفضاء؛ أما مسألة معرفة ما هو "ناضج" وما هو "غير ناضج" فإنها تتوقف إلى حد كبير على البلدان النووية بالطبع. هذه هي الحقيقة. فحتى إذا ما استندت، سياسياً، على قرارات أو برنامج عمل معتمد في إطار معاهدة حظر الانتشار، فإن حقيقة الأمور في هذه الهيئة هي أن النقاش ارتكز على البلدان النووية وعلى مسألة معرفة ما الذي باتت مستعدة له.

والحال أنه، من جهة، لدينا على الأقل خمسة بلدان أعلنت رغبتها الراسخة لبدء هذه المفاوضات، وهذه البلدان الخمسة تمثل، لا يفوتني أن أذكر بذلك، ٩٨ في المائة من الترسانة النووية العالمية. فهي مستعدة لذلك. ومن جهة أخرى، إذا نظرنا إلى البلدان المستعدة، من بين جميع البلدان النووية الموجودة معنا في هذه القاعة، للتفاوض على صك ملزم قانوناً بشأن ضمانات الأمن السلبية قبل التفاوض على معاهدة بشأن المواد الانشطارية، نلاحظ أن هذه البلدان تمثل مجتمعة أقل من ٢ في المائة من الترسانة النووية العالمية.

إنني أسوق هذه الحجة بكثير من الحذر لأن هذا الوضع قابل للتحويل، فأنا أدرك ذلك جيداً. ولكن ذلك لا يمنع عموماً أن من منطلق هاتين الحجتين أرى أنه بإمكاننا القول اليوم، أيّاً كانت المعايير التي نستند إليها، أن المجتمع الدولي مستعد للتفاوض على معاهدة بشأن المواد الانشطارية أكثر من استعداده للتفاوض على معاهدة بشأن ضمانات الأمن السلبية. وهذا لا يمنع بالطبع أن يقول بلد مثل الجزائر أن الأولوية بالنسبة لها هي التفاوض على معاهدة بشأن ضمانات الأمن السلبية، وبالطبع أنا أتفهم ذلك تماماً، وأن جميع الدول

النوعية تؤكد مجدداً بوضوح أنها تأخذ ذلك في الحسبان وتعتبر الدعوة التي تطلقها البلدان غير النووية للاستفادة من ضمان الأمن السلبية دعوة مشروعة بطبيعة الحال. ولا علاقة لذلك بإمكانية التفاوض على معاهدة عالمية ملزمة بهذا الخصوص.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تفضل مندوب الجزائر الموقر.

السيد خليف (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): لقد استمع وفد الجزائر باهتمام كبير إلى ما قاله سفير فرنسا، ولا يرغب في التعليق على بيانه. ففي الواقع، أثار وفد الجزائر هذه المسألة لأن غالبية الوفود التي أشارت إلى القرار الوارد في الوثيقة CD/1864 لم تفعل ذلك سوى للقول بأن ثمة اتفاقاً للتفاوض على معاهدة بشأن المواد الانشطارية.

ويود وفد الجزائر، نظراً لأنه واحد من الوفود التي بادرت بهذا القرار، أن يذكر بأن الوثيقة CD/1864 تتضمن فقرات تنص على الطابع التطوري للولايات، وهو ما يتيح إمكانية الانتقال مع مرور الوقت إلى ولايات تفاوضية بشأن مسائل أخرى. تلك هي الروح التي تنطوي عليها الوثيقة CD/1864 ونحن نرغب في الحفاظ على هذه الروح ضمن هذا المؤتمر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر مندوب الجزائر الموقر، والآن أعطي الكلمة لسعادة سفير ألمانيا.

السيد هوفمان (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، بالمقارنة مع تعليق السفير دانون، لنقل أنه مدروس للغاية، أجد بعض الصعوبات الأساسية إلى حد ما في استيعاب تعليق زميلنا من الجزائر في بيانه الأول. فمن جهة، يشكك في نضوج مسألة التفاوض على المعاهدة بشأن المواد الانشطارية، ومن جهة أخرى يقول ربما كانت هناك مسائل أخرى أكثر نضجاً. بيد أن فهمي للوضع كان ولا يزال أن هذه المسألة حُسمت في الوثيقة CD/1864 التي جرى التفاوض عليها في الواقع برئاسة الجزائر. وفي نهاية بيانه قال مندوب الجزائر إنه يوصي بأن تواصلوا استكشاف إمكانية التوصل إلى برنامج عمل على أساس الوثيقة CD/1864. لذا لست متأكداً تماماً من موقفه؛ صحيح أنه من حق أي وفد تغيير موقفه، لكن الأمر ملتبس عليّ بعض الشيء وبت لا أعرف إن كان مندوب الجزائر ينأي بنفسه بعض الشيء عن الوثيقة CD/1864.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تفضل مندوب الجزائر الموقر.

السيد خليف (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): هذه ربما إحدى مساوئ الجلسات الرسمية. لذلك أعربت بعض الوفود عن رغبتها في أن تجري هذه المناقشات في إطار غير رسمي.

لم يشكك وفد الجزائر في مسألة المفاوضات على اتفاقية بشأن المواد الانشطارية، وإنما يؤكد فقط أهمية مسألة ضمانات الأمن السلبية التي تعد هي الأخرى، في نظره، مسألة "ناضجة" للمفاوضات. ولقد استمعنا في هذا المؤتمر إلى العديد من الوفود المؤيدة لهذه المسألة، وأود أن أذكر أيضاً بالجزء الأول من الوثيقة CD/1864 الذي تنسى بعض الوفود أحياناً الإشارة إليه. إنه الطابع التطوري للولايات، لأن هذه الوثيقة بيّنت بوضوح أن الولايات

المتوخاة هي الولايات المفتوحة لمفاوضات ممكنة في المستقبل. إننا نود إثارة هذا الجانب من جديد. ولهذا السبب طلبت تناول الكلمة، سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل يرغب أي وفد في تناول الكلمة؟ تفضل مندوب أستراليا الموقر.

السيد ويلسن (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، لا أريد أن أطيل كثيراً في كلمتي، وعذراً على تناول الكلمة في وقت متأخر من بعد الظهر. أعلم أن ثمة أناساً من بيننا ممن يرغب في أن يكون في مكان آخر حالياً لمشاهدة مقابلة مهمة جداً، لذا سيكون تعليقي مختصراً للغاية.

أود فقط الرد بإيجاز على صديقنا الحميم من مصر، علماً بأن بإمكاننا مواصلة المحادثة في مكان آخر. على أنني أود فقط ملاحظة أن تعليقيّ تتعلق بتنفيذ هذه الإجراءات تنفيذاً فعالاً. كان ذلك هو فحوى تعليقيّ، ولكن بإمكاننا الحديث عن هذا الموضوع في وقت آخر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً على تعليقاتك. هل من وفد يرغب في تناول الكلمة؟ لا يبدو أن الأمر كذلك. وبذلك نختم مناقشتنا بشأن مسألة برنامج العمل.

هذه آخر جلسة عامة لمؤتمر نزع السلاح قبل أن نستأنف في أيار/مايو بعد فترة الانقطاع بين الدورتين. وآمل أن ينعم جميع الزملاء، بعد الجلستين غير الرسميتين المقرر عقدهما نهار الغد بشأن موضوع منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، براحة جيدة أثناء فترة الانقطاع بين الدورتين. وأود أولاً، استناداً إلى ما رشح من المناقشات التي أجرينا للتو، لا سيما فيما يتعلق ببرنامج العمل، أن أحيطكم علماً أنني سأواصل، بصفتي رئيساً للمؤتمر، العمل والتشاور مع الوفود على أساس ثنائي بشأن مسألة برنامج العمل. ثانياً، تحضيراً للجلسات بعد فترة الانقطاع بين الدورتين وسعيًا لإحراز تقدم في عملنا، فقد تشاورت مع الرؤساء الآخرين للمؤتمر. واستناداً إلى تبادل الآراء الذي جرى معهم وإلى المشورة التي تلقيت، أشجع الوفود على استقدام خبراء من عواصمهم لحضور الجلسات غير الرسمية للمؤتمر نزع السلاح في أيار/مايو. وقد تم برجة جولتين للجلسات غير الرسمية بشأن ضمانات الأمن السلبية والمعاهدة بشأن المواد الانشطارية، على التوالي.

وبهذا نختم أعمالنا لهذا اليوم. ستعقد الجلسة العامة المقبلة بعد فترة الانقطاع بين الدورتين، يوم ١٧ أيار/مايو على الساعة ١١ صباحاً في هذه القاعة. وسنعقد غداً جلسيتين غير رسميتين بشأن البند ٣ من جدول الأعمال برئاسة وتنسيق سعادة سفير البرازيل.

وبهذا أرفع هذه الجلسة العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠.